الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (16) مايو 2023م | السنة الثانية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foun-

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

البنوك والتنمية الاقتصادية في اليمن

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 f Economista.967@gmail.com d

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7

شخصية اقتصادية:

شخصية اقتصادية: حديد مثنى محمد الماس - رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة..... 11

تحليل أسعار الصرف لشهر أبريل 16

تطور أسعار السلع الغذائية لشهر أبريل..... 34

تطورات اقتصادية:

دليل إجراءات النافذة الواحدة - الهيئة العامة للاستثمار.... 21

حديث عن التضخم | د. علي عبدالكريم.. 23

ليس دفاعا عن البنك المركزي .. ولكن توخيا للموضوعية والحقيقة | د. يوسف سعيد أحمد..... 27

البنوك والتنمية الاقتصادية في اليمن | د. محمد علي قحطان.. 29

مقالات اقتصادية:

التعليم والتدريب التقني والمنهي سبيل لعالج ظاهرة التخلف الاقتصادي | د. معين قائد محمد..... 39

أثر مستوى الأداء الحكومي على نمو الاقتصاد اليمني 2006-2020م | د. محمد احمد البركاني..... 41

تطور مصلحة الضرائب في اليمن | عبدالله السقاف..... 46

مبادرة الحزام والطريق الصينية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي في اليمن | مدينة عدلان..... 50

خطط انقاذ وإنعاش الاقتصاد اليمني (الجزء الثاني) | ذي يزن الأعوش.. 51

حماية المستهلك | د. عيسى الأحمدي..... 32

تجارب ناجحة:

فنلندا.. التنمية بالتعليم | د. سامي محمد قاسم..... 54

إلى من يهمه الأمر:

متطلبات مرحلة إعادة الاعمار | د. حسين الملعسي..... 58

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم "وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" سورة الانفال (61) صدق الله العظيم.

كثر الحديث حول وقف الحرب واحلال السلام في اليمن بعد أكثر من 8 سنوات من حرب عبثية طاحنة ارجعت البلاد الى الوراء في كل المؤشرات حوالي 25 عاما دون تحقيق اي اهداف معلنة للمتحاربين وهنا يحق لنا ان نتساءل لماذا لم يرفع شعار السلام والحوار قبل الدخول في الحرب وهل من صنعوا الحرب بقادرين على صناعة السلام.

ان الخسائر الاقتصادية قد كانت هي الاكثر ايلاما على البلد حيث تسببت بوقف التنمية ووقف الانتاج والاستثمار وحدوث خسائر مالية باهضه يقدرها البعض بأكثر من 100 مليار دولار امريكي وهي مبالغ خارج قدرة اقتصاد البلاد وتدبيرها يحتاج عشرات السنين.

تسببت الحرب في تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات العامة وخدمات التعليم والصحة بشكل كبير جدا حيث ارجعتها سنوات الى الماضي.

قسمت الحرب السوق وعطلت وسلاسل الامداد للسلع المحلية والمستوردة وقسمت البنك المركزي والعملة وعطلت السياسات المالية والنقدية واوجدت طبعتين للعملة وسعرين للصرف وعطلت التحويلات المالية في البلد وتسبب كل ذلك بخسائر كبيرة ومعاناة جسيمة للسكان.

احدثت الحرب العبثية اضرار انسانية خطيرة بوقف انتظام دفع الاجور والمرتبات وأدت لزيادة الفقر والمجاعة وتسببت في أكبر ازمة انسانية في العالم وقد تستمر تلك الازمة الانسانية سنوات طوال.

ان العودة الى السلام امر في غاية الاهمية ولكن من سيحقق السلام هل من تسبب في اشعال الحرب يمكن ان يأمل منه تحقيق سلام مستدام ويرمم كل تلك الاضرار.

ان تحقيق السلام يجب ان يبدأ من الحالة الاقتصادية واعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد على اسس جديدة تتجاوز كل اخطاء واخفاقات الماضي. ستواجه مرحلة اعادة الاعمار التمويل المالي والذي يتجاوز 100 مليار دولار كما ستواجه العملية مشاكل فنية ايضا وادارية شاقة فهل يمكن ادارة تلك العملية دون ارتكاب فساد ومحاباة وتقوم على اسس شفافة وتنافسية. اننا نعتقد جازمين ان احلال السلام واعادة الاعمار هي مرحلة صعبة واعقد من عملية الحرب ونقترح ان من سيحقق السلام واعادة الاعمار يجب ان تكون هيئات ومؤسسات وطنية حيادية تعمل على اسس ومعايير دولية وتكون مستقلة عن شخوص واجهزة الدولة التي تسببت او انخرطت في الحرب وبشراكة دولية ومجتمعية وبشراكة فاعلة من القطاع الخاص المحلي والدولي وبرقابة مجتمعية فاعلة.

د. حسين الملعسي

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القادمة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة المقالح

المسئول العلمي للرابطة الاقتصادية

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا

او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود

لتحميل التطبيق

بنك القطيبي

Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999

qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

المهندس/ حديد مثنى الماس رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

سيرة ذاتية

- الاسم: حديد مثنى محسن الماس.
- الرتبة العلمية: مهندس كيمياوي.
- الصفة: رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
- بكالوريوس هندسة كيمياوية وبترول ،الجمهورية العراقية، كلية الهندسة، جامعة البصرة ، ماجستير إدارة الأعمال، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة عدن.
- الوظيفة الحالية:

رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخ المهندس حديد مثنى الماس رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة لتسليط الأضواء على قضايا الساعة المرتبطة بمهام وعمل ووظائف ونشاط الهيئة في مختلف جوانب مراقبة الجودة والمقاييس للسلع المستوردة والمنتجة محليا والمرتبطة بشكل لصيق بغذاء وصحة وحياة السكان في هذه الظروف الاستثمارية التي تمر بها البلاد.

مختصر للسيرة الفنية العملية:

- 2016م - حتى الآن: عضو المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GSO).
- 2017م - حتى الآن: عضو اللجنة العربية العليا للتقييس تحت مظلة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)التابعة لجامعة الدول العربية.
- 2017م - حتى الآن: عضو اللجنة الاستشارية لمركز الاعتماد الخليجي (GAC).
- 2017م - حتى الآن: عضو الجمعية العامة لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) .
- 2016م - حتى الآن: عضو اللجنة الاستشارية العليا للمترولوجيا.
- 2016م - حتى الآن: مشرف على أعمال اللجان الفنية لإعداد المواصفات القياسية الخليجية.
- 2007م - 2014م: منسق ومندوب الهيئة لدى جهات النفط والغاز .
- 2008م - 2014م:عضو اللجنة الوزارية للأمن والسلامة المعنية بمناقشة ووضع الحلول لما يتعلق بشؤون الغاز البترولي المسال ومنشآت ومحطات ومعارض الغاز وعضو اللجان الفنية المنبثقة عنها:
-عضو اللجنة الفنية المكلفة بدراسة ومعالجة وضع منشآت وخزانات وإسطوانات الغاز البترولي المسال .
- عضو الفريق الفني المكلف بمسح جميع محطات تعبئة إسطوانات الغاز ومعارض بيع الإسطوانات ومحطات تعبئة السيارات بالغاز لدراسة الإشكاليات وحلها.
- عضو الفريق الفني المكلف بتحديد الطن المتري للغاز المسال وتم زيارة جميع محطات تعبئة إسطوانات الغاز في عموم محافظات الجمهورية .
- عضو الفريق الفني الذي قام بإعداد اللائحة الخاصة بإنشاء وتشغيل منشآت وخدمات الغازات البترولية المسالة .
- 2008م - 2014م : عضو اللجنة الفنية الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسامة.
- مدقق داخلي وعضو فريق الجودة بالهيئة اليمنية للمواصفات بشهادة من شركة (TUV NORD) الألمانية، ورئيس فريق تدقيق داخلي أثناء تأهيل الهيئة للحصول على شهادة الأيزو (ISO 9001:2008) بعد اجتياز الامتحانات التي تمت من قبل شركة (TUV NORD) الألمانية.
- 2008م- 2009م: عضو الفريق الفني لإعداد وثيقة السياسات الوطنية لإنتاج واستخدام الوقود الأنظف.

المجلة: نرجو إعطاء لمحة مختصرة حول الهيئة وما الدور الذي تقوم به لدعم الاقتصاد الوطني وما طبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

الماس: منذ ان تأسست الهيئة بالقرار الجمهوري رقم 52 لعام 2000م الخاص بإنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مستند الى القانون رقم 44 لعام 1999م بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة والقانون الخاص بالمقاييس وأجهزة الوزن والكيل والقياس، أصبحت واحدة من اهم المنشآت الوطنية والتي تعززوتدعم الاقتصاد الوطني، وهي مؤسسة حكومية خدمية والجهة الوحيدة التي تتولى كافة شئون التقييس والرقابة على كافة السلع والخامات والمواد والمنتجات باستثناء الأدوية والعقاقير والحيوانات الحية والمبيدات الزراعية، والتحقق من جودتها وسلامتها للاستهلاك أو الاستخدام وكذا الرقابة على المواد الخام المستوردة كمدخلات للصناعة كما يقع على عاتق الهيئة الرقابة على جميع المصانع والمعامل الوطنية وكذا السلع التي تنتجها، للارتقاء بالمنتج الوطني، كما تقوم الهيئة باعتبارها جهة تشريعية بإعداد وتبني المواصفات القياسية واللوائح الفنية التي تمثل تشريعات قانونية يجب الالتزام بها، والهيئة جهة ضبط قضائي أيضا لما يتمتع به مفتشوها والفنيون فيها من صفات الضبط القضائي للمخالفات، كما تتولى الهيئة تنفيذ كل ما يتعلق بشؤون التقييس وضبط العيارات القانونية ومعايرة أدوات الوزن والكيل والقياس المستوردة أو المستخدمة في المنشآت الوطنية والرقابة على المنشآت الفنية لها للارتقاء بالمنتج المحلي بما يحقق دعم رو افد الاقتصاد الوطني، والهيئة هي الجهة الوحيدة التي تختص بنشاط التقييس وترتبط مخرجات هذا النشاط في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين وحماية البيئة ودعم الصناعات الوطنية وتشجيع المنتج المحلي وتعزيز رو افد الاقتصاد الوطني، كما ان الهيئة تعد عضوا فاعلا في المنظمات الدولية والعربية والإقليمية كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الآيزو الدولية والمعهد الإسلامي للمواصفات والمنظمة الدولية الكهروتقنية وغيرها مما يتحتم أن تكون الهيئة عضوا فيها باعتبار المواصفات القياسية هي لغة التفاهم المشتركة بين جميع دول العالم.

المجلة: كيف مارست الهيئة دورها الرقابي على كافة السلع المستوردة ضمن اختصاصها خلال العام 2022م.

الماس: لدى الهيئة فروع ومكاتب في كافة المنافذ الجمركية ومداخل البلاد والمحافظات وتقوم بالرقابة على كافة السلع والبضائع وإخضاعها للفحص والاختبار، حيث أن الهيئة لديها مختبرات لفحص كافة السلع الغذائية وبالنسبة للسلع غير الغذائية كما تستعين الهيئة بالمختبرات العديدة المتوفرة داخل العاصمة المؤقتة عدن وفق مذكرات تفاهم مع تلك الجهات، ومن اجل تفعيل حضور الهيئة في كافة المحافظات لتقوم بدورها ومهامها قامت الهيئة بفتح مكاتب لها في محافظتي المهرة وشبوة ومأرب وقبلها تم فتح مكتب للهيئة في محافظة أرخبيل سقطرى، إضافة الى مكاتب الهيئة في الوديعة وشحن وميناء المنطقة الحرة وميناء رصيف المعلا ومطار عدن الدولي وفرعها في حضرموت وتعز، وخلال العام 2022م تعاملت الهيئة مع عدد كبير من الشحنات المستوردة سواء بالرفض أو الإتلاف أو إعادة التصدير وذلك لوجود مخالفات متعددة بين مخالفات متعلقة بالصحة والسلامة ومخالفات متعلقة باشتراطات ومواصفات وأخرى متعلقة بتقارير التقييم والمطابقة المخالفة بالإضافة الى مخالفات متعلقة بجودة المنتجات أو بطاقة بيان المنتج، وكذا مخالفات متعلقة بالمنشآت كأن تكون منشأة وهمية أو ليس لديها تصريح، كذلك هناك مخالفات تتعلق بالغش والتضليل وهي التي لا تتساهل معها الهيئة لأن المواطن غالبا لا يدرك غش المنتج إلا بعد شرائه، ومخالفات متعلقة بشحنات الدواجن، ومع ذلك فإن مهام الهيئة الرئيسية تتمثل في الرقابة على المنتجات قبل طرحها بالأسواق اما بعد

طرحها بالأسواق فان الرقابة على المنتجات الموجودة في البقالات والسوبر ماركات ومراقبة طرق وكيفية تخزينها أو ان تكون تلك البضائع المعروضة قد انتهت صلاحياتها فهو من مهام واختصاص مكاتب وزارة الصناعة والتجارة ومكاتب الأشغال العامة والطرق ممثلة بالإدارة العامة لصحة البيئة وتشارك الهيئة هذه الجهات جنباً الى جنب في ضبط مخالفات الأسواق وفي حملات مشتركة حيث يلزم ذلك.

وخلال العام الماضي 2022م أخضعت الهيئة واردات السلع والبضائع لإجراءات الرقابة والتفتيش والفحص والاختبار ويمكن ان نوجزها بالأرقام كما يلي:

في العام 2022م بلغ إجمالي الإرساليات المستوردة الواصلة الى المنافذ التي خضعت لإجراءات الهيئة 67431 شحنة 10816342 طن، وإجمالي الإرساليات المستوردة المفرج عنها نهائيا وفق لائحة الواردات 63658 شحنة، ما يعادل 9467843طن وإجمالي الإرساليات المستوردة المحرزة 3382 شحنة 1273786 طن، وإجمالي الإرساليات المستوردة المخالفة التي تم رفضها نهائيا 173 شحنة 4559 طن، وإجمالي الإرساليات المخالفة التي تم إعادة تصديرها 16شحنة 551طن، إجمالي الإرساليات المستوردة المخالفة التي تم إتلافها 101شحنة 3689 طن، كما تم اعتماد 84 مواصفة للعام 2022-2021م منها 6 مواصفات بالتبني و 78 مواصفة محدثة.

■ المجلة: لو تكرمت أخي العزيز حدثنا عن دور الهيئة الرقابي على المنشآت الوطنية التي تمت مراقبتها والنزول اليها ميدانيا وعدد المنشآت التي تم منحها شهادة التصنيع الجيد GMP خلال العام 2022م.

■ الماس: في ضوء هدف الهيئة الاستراتيجي المتمثل في دعم المنتجات الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية بالأسواق المحلية والخارجية تقوم الهيئة بتنفيذ برامج النزول الميداني للرقابة والتفتيش على المنشآت الوطنية وتمارس عملية الرقابة والتفتيش على المنشآت المحلية للتحقق من الالتزام بالقواعد العامة لشئون صحة الأغذية والصحة والسلامة العامة والأمن الصناعي والظروف البيئية، والإشراف على تطبيق الأنظمة الفنية مثل تطبيق نظام ممارسة التصنيع الجيد GMP، ونظام التسجيل، وإصدار شهادات المطابقة، بالإضافة الى تقديم الإرشادات والاستشارات الفنية للمصنعين والمستوردين والجهات المختصة والمهتمين وذوي العلاقة، وفي هذا الصدد قامت الهيئة بعمل نزول ميداني لعدد من المنشآت الوطنية الخاضعة لأنظمة الجودة و أيضا تلك المنشآت التي لا تنطبق عليها أنظمة الجودة والتي لا تنطبق عليها إجراءات التسجيل بهدف الرقابة الدورية عليها، كبعض المنشآت غير الغذائية، والمنشآت غير المدرجة ضمن قاعدة بيانات الهيئة للتحقق من موقع المنشأة (المشاريع الاستثمارية).

كما تم منح 6 منشآت شهادة التصنيع الجيد، و7 منشآت وطنية تم تجديد الشهادة لها، والهيئة في صدد دراسة طلبات مقدمة من 22 منشأة وطنية للحصول على شهادة GMP, كما أن هناك 6 منتجات وطنية تم منحها وثيقة التسجيل.

■ المجلة: هل تندرج المعادن الثمينة كالذهب والفضة تحت المظلة الرقابية للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

■ الماس: نعم، حيث تقوم بمهام النزول الميداني على محلات بيع الذهب والفضة ومحلات ورش صياغتها لمعايرة الموازين المستخدمة، كما أن الهيئة هي الجهة المسؤولة عن منح تراخيص استيراد وتصدير المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وتراخيص مزاولة نشاط صياغة تلك المعادن الثمينة أو المتاجرة بها، ومن الإجراءات الرقابية التي قامت بها الهيئة خلال العام 2022م معايرة اكثر من 140 ميزان الموجودة في محلات صياغة المصوغات (الذهب والفضة)، وعدد من الموازين الموجودة في محلات بيع المصوغات، وتجديد 26 ترخيص مزاولة مهنة لورش الصاغة، ومنح وتجديد عدد من تراخيص مزاولة المهنة لمحلات بيع المصوغات، بعد المعاينة والتأكد من مطابقتهم لكافة الاشتراطات والمواصفات.

■ المجلة: يرتبط عمل الهيئة مع عدد من الجهات الحكومية الخدمية كيف يرتبط عمل الهيئة مع الشركة اليمنية للغاز وغيرها من الجهات الحكومية.

■ الماس: يرتبط عمل الهيئة مع جهات عديدة منها مكاتب وزراه الصناعة والتجارة والأشغال العامة للطرق ممثلة الإدارة العامة البيئة وكذا وزارة الزراعة والري والثروة السمكية ممثلة بالإدارة العامة للحجر

البيطري (الحيواني) والإدارة العامة للحجر النباتي في الرقابة على السلع والمنتجات وكذا الهيئة العامة لحماية البيئة فيما يتعلق بالمنتجات المقننة كالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون أو المنتجات الخطرة على البيئة وكذا والشركة اليمنية للغاز والشركة اليمنية للنفط في الرقابة على أدوات الوزن المستخدمة في محطات تعبئة إسطوانات الغاز وكذا معارض بيع الغاز ونقاط بيعها، ولدى الهيئة أدوات قياس ومعايرة مرجعية (معتمد دوليا)،وتعتبر المرجع الوطني في البلاد بموجبها تقوم بمعايرة جميع الكتل وأدوات الوزن والكيل والقياس المستخدمة تجاريا في البلاد ففي العام 2022م تم إخضاع 1692000 إسطوانة غاز مستوردة لإجراءات الرقابة والتفتيش والفحص والاختبار.

المجلة: ماهي اهم الصعوبات التي تواجه الهيئة ولا تمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه.

■ الماس: من اهم الصعوبات التي تواجه عمل الهيئة عدم توفر مبنى ملائم للهيئة بحيث تتم توسعة مختبرات الهيئة وتوفير الأجهزة اللازمة للفحص والاختبار وبحيث يستوعب المبنى الكادر المطلوب للعمل.

ومن الصعوبات التي تواجه الهيئة أيضا عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية العاملة في المنافذ بعدم الإفراج عن أي سلع أو بضائع

إلا بعد إخضاعها لإجراءات الهيئة الرقابية حيث سيمثل ذلك إغراقا للأسواق بسلع لم يتم التحقق من جودتها أو مأمونيتها وسلامتها للاستهلاك أو الاستعمال.

المجلة: هل لكم من كلمة أخيرة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية.

■ الماس: في نهاية اللقاء لا يسعني إلا ان اشكر لمؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير مجلة الرابطة الاقتصادية إتاحة الفرصة لنا بإبراز دور الهيئة وبيان مهامها كما لا يفوتني ان أؤكد على ان حماية صحة وسلامة المستهلك ومصالحة الاقتصادية ودعم روافد الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي ورفع قدرته التنافسية للنفاذ للأسواق الخارجية من أهم الأهداف التي تركز عليها الهيئة ، ويسعدني عبر مجلتكم المرموقة ان اثمن لموظفي ومنتسبي الهيئة دورهم الهام وجهودهم المثمرة في السهر على حماية صحة وسلامة المواطنين.

المجلة: في نهاية اللقاء أتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام والمواطنين لكل ما قدمته وتقدمة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وإدارتها الناجحة من خدمات ونجاحات مشهودة خلال السنوات الأخيرة والمتمثلة في حماية الاقتصاد والمستهلكين من كل أشكال الغش التجاري والتقليد وغيرها من أشكال الإضرار بالاقتصاد والسكان.

كما أتقدم عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ المهندس حديد مثنى الماس على سعة صدرة وعلى إتاحة لنا فرصة إجراء هذا اللقاء الشامل والشفاف والمفيد والذي سلط الأضواء على مهام ونشاط الهيئة وإنجازاتها الملموسة برغم الظروف الاستثمارية التي تمر بها البلاد متمنيا له موفور الصحة والتوفيق وتحقيق كل ما يصبوا إليه..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 +967 02-359155 +967 02-356894

info@taibataden.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر أبريل 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

شهد شهر ابريل انخفاضا في أسعار الصرف للعملات الأجنبية بنسبه (2%) في الشراء و (1.35) في البيع لكل من الريال السعودي والدولار، بلغ المتوسط الشهري له (321.5) و (323.8) ريال يمني مقابل الريال السعودي في عمليتي الشراء والبيع على التوالي، و (1206.2) و (1217.8) ريال يمني مقابل الدولار.

كان اعلى حدود له في 1 ابريل اذ بلغ اعلى دروته ب 332 ريال يمني مقابل الريال السعودي في حاله البيع، 1250 ريال يمني مقابل الدولار في حاله البيع.

وأدنى حدود له في تاريخ 11 ابريل اذ وصل لحدود 314 ريال يمني مقابل الريال السعودي في حاله البيع.

تم عاود بالارتفاع مجددا في أواخر شهر ابريل اذ بلغ اعلى حدود له ب 328 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1233 ريال يمني مقابل الدولار.

الشكل رقم (1) الموضح لحركه شراء وبيع الريال اليمني مقابل الريال السعودي لشهر ابريل 2023م

الشكل رقم (2) الموضح لحركه الشراء والبيع للريال اليمني مقابل الدولار لشهر ابريل 2023م

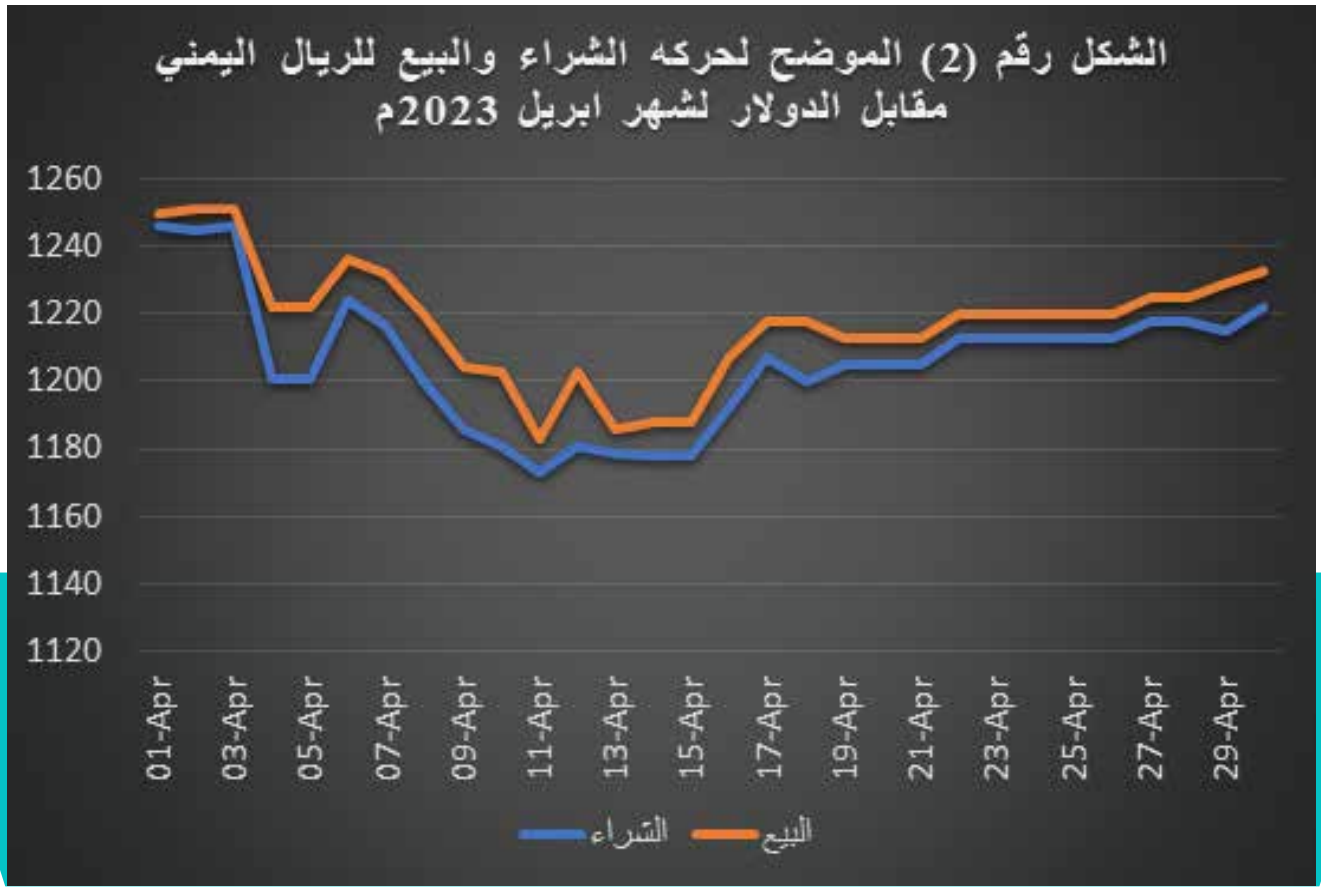

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر ابريل لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الـدولار		الريال السعودي		الـدولار	
	الشراء	البيـع	الشراء	البيـع	الشراء	البيـع	الشراء	البيـع
01 -أبريل	331	332	1246	1250	144.8	145.5	544	547
02 -أبريل	331	332	1245	1251	144.8	145.5	544	547
03 -أبريل	331	332	1246	1251	144.8	145.5	544	547
04 -أبريل	320	325	1201	1222	144.8	145.5	544	547
05 -أبريل	320	325	1201	1222	144.8	145.5	544	547
06 -أبريل	326	328	1224	1236	144.8	145.5	544	547
07 -أبريل	324	327	1216	1232	144.8	145.5	544	547
08 -أبريل	322	324	1200	1220	144.8	145.5	544	547
09 -أبريل	315	320	1186	1204	144	145	544	546
10 -أبريل	315	320	1181	1203	144	145	543	546
11 -أبريل	312	314	1173	1183	144	145	543	546
12 -أبريل	315	320	1181	1203	144.3	145	542	545
13 -أبريل	314	316	1179	1186	144.3	145	542	545
14 -أبريل	314	316	1178	1188	144.3	145	542	545
15 -أبريل	314	316	1178	1188	143	145	538	543
16 -أبريل	318	321	1192	1207	142	144	535	540
17 -أبريل	322	324	1207	1218	140	142	527	533
18 -أبريل	320	324	1200	1218	130	131.5	490	500
19 -أبريل	321	323	1205	1213	137	141	515	530
20 -أبريل	321	323	1205	1213	139	140	520	528
21 -أبريل	321	323	1205	1213	139	140	520	528
22 -أبريل	323.5	324.5	1213	1220	140	142	525	533
23 -أبريل	323.5	324.5	1213	1220	140	142	525	533
24 -أبريل	323.5	324.5	1213	1220	140	142	525	533
25 -أبريل	323.5	324.5	1213	1220	140	142	525	533
26 -أبريل	323.5	324.5	1213	1220	140	142	525	533
27 -أبريل	325	326	1218	1225	141.5	142.5	532	538
28 -أبريل	325	326	1218	1225	141.5	142.5	532	538
29 -أبريل	324	327	1215	1229	140	143	530	540
30 -أبريل	326	328	1222	1233	142	143	534	540
المصدر	.twitter.com/Boqash							

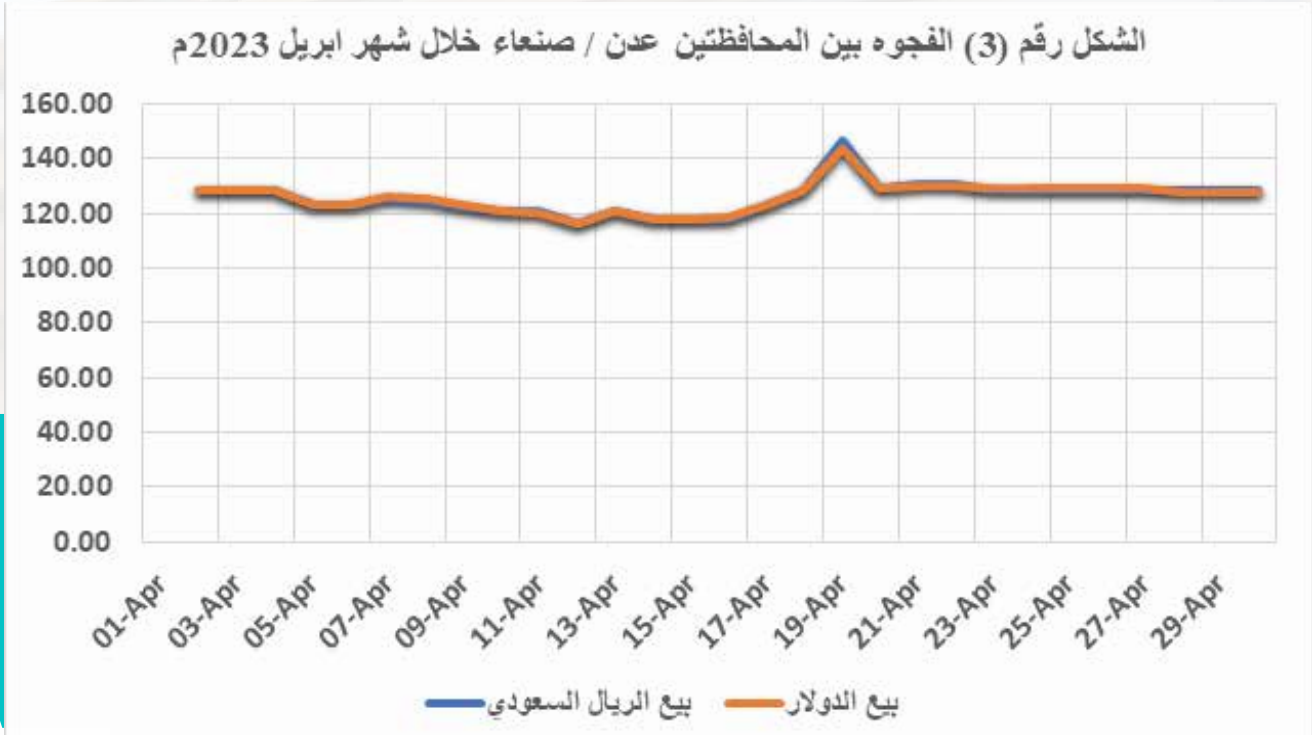

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين (عدن/صنعاء):

كما وشهد محافظه صنعاء انخفاضا في أسعار الصرف خلال الشهر وتزداد تفاقم الفجوة بين المحافظتين متجاوزه ال 140 % ومما يترتب عليها زيادة نسبه عموله التحويلات بين المحافظتين. على الرغم من تقلص حجم الفجوة في تاريخ 13 ابريل بحوالي 118 % الا انها لم يستمر كثيرا وعاود بالارتفاع مجددا.

ان الانخفاض الحاصل ناتج عن جملة المشاورات السعودية لتوحيد البنك المركزي وقيمه العملة النقدية بين محافظات الجنوب بالشمال وتقليص الفجوة.

■ المزادات المعلنة خلال شهر ابريل 2023م:

أقيم في شهر ابريل مزادين فقط بقيمه مزاد معلن 30 مليون دولار بإجماليهم 60 مليون دولار في 4 ابريل و13 ابريل، وقد بيع منها 14 مليون دولار بما يعادل 17 مليار ريال يمني مقابل الدولار، لم تتجاوز نسبه التغطية 30% في كلا المزادين.

فقد كان اعلى سعر مزاد معلن في 4 ابريل بحوالي 1225ريال يمني مقابل الدولار وادناها 1213 ريال يمني مقابل الدولاروتم الارساء على مبلغ 1213 ريال يمني مقابل الدولار.

وفي تاريخ 13 ابريل، بلغ اعلى سعر عطاء 1182 ريال يمني مقابل الدولاروأدنى سعر مزاد معلن بلغ 1169 ريال يمني مقابل الدولار ورساء على 1169 ريال يمني مقابل الدولار.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر ابريل لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(15/2023)	04 -أبريل	1225	1213	1213	30000000	8671000	10517923000	29%	100%
(16/2023)	13 -أبريل	1182	1169	1169	30000000	5224000	6106856000	17%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

دليل إجراءات المستثمر

الهيئة العامة للاستثمار م/ عدن | مركز خدمات المستثمر

■ عزيزي المستثمر ...

يسرنا أن نضع بين يديك هذا الدليل الذي أعد لمساعدتك للحصول على معلومات كافيه عن الإجراءات اللازمة والمستندات المطلوبة لتسجيل مشروعك الاستثماري لدى الهيئة العامة للاستثمار- عدن.

الرسالة: تسعى الهيئة العامة للاستثمار الى تعزيز جهودها في تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار والمستثمرين وتوفير الخدمات لهم ومساعدتهم على الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المتاحة واستخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية والعمل على الترويج لها . الرؤية: تهدف الهيئة العامة للاستثمار في عدن إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر تقديم مستوى عالٍ من الخدمات الاستثمارية من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين. كما تسعى الهيئة إلى التحسين المستمر في أدائها وإجراءاتها لجذب الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

مقدمة:

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار محافظة عدن في مايو 1992م بموجب قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م.

■ الهيئة العامة للاستثمار في عدن:

مسؤولة عن تنظيم وتشجيع الاستثمارات في المحافظة ومساعدة المستثمرين في تسهيل عملية تسجيل مشاريعهم الاستثمارية الجديدة والحصول من الجهات المختصة على الموافقات اللازمة.

1- اصدار شهادة تسجيل مشروع استثماري:

الوثائق المطلوبة:

- البطاقة الشخصية للمستثمر أو جواز السفر لغير اليمنيين.
- عقد حيازة الموقع (إيجار أو تمليك) + شهادة استلام الموقع (وفي حالة عقد الإيجار يتم إحضار صورة من الملكية) شرط أن تكون الأرض مرخصة من اراضي وعقارات الدولة . - المخطط العام والتفصيلي للمشاريع السكنية والسياحية (تصاميم المبنى التفصيلية المعمارية + الإنشائية) + صور فوتوغرافية للمبنى والموقع.
- وكالة للمفوض بالمتابعة في حالة وجود متابع.
- السجل التجاري في حالة الشركات المقامة .
- عقد شراكة أولي معمد من المحكمة للشركات قيد التأسيس.
- قائمة بالمعدات الثابتة المطلوبة للمشروع مع قيمتها وذلك من أجل تحديد قيمة الإستمارة الخاصة للمشروع. النماذج المستخدمة :
- استمارة طلب تسجيل مشروع استثماري.

الإجراءات المتبعة:

- النزول إلى موقع المشروع من قبل أحد ضباط المشاريع وممثل مكتب الجمارك ومندوب البيئة و مندوب الاراضي ومندوب السياحة في حالة المشاريع السياحية ورفع تقرير بذلك.
- دفع رسوم استمارة تقديم الطلب وتعبئة البيانات المطلوبة مع ذكر قوائم الموجودات الثابتة بالكمية والقيمة (قيمة الإستمارة تحدد بحسب قيمة الموجودات الثابتة).
- تسلم الإستمارة الى ضابط المشروع المختص لمراجعتها والتأكد من تعبئه كافة البيانات.
- إرسال صورة من طلب الاستثمار مع رسالة موجهه الى الجهة ذات العلاقة بحسب نشاط المشروع والهيئة العامة لحماية البيئة لأخذ رأيهم حول المشروع و انتظار الرد خلال (15) يوم.
- عند استلام الهيئة رأي الجهات المختصة والبيئة يقوم المستثمر بدفع رسوم دراسة الطلب.
- يتم إرسال مسودة شهادة التسجيل الى مكتب الجمارك بالهيئة (النافذة الواحدة).
- عند استلام موافقة الجمارك يتم تجهيز شهادة تسجيل المشروع ومراجعتها.
- يعرض الملف على المدير العام للتوقيع على شهادة التسجيل.
- يقوم المستثمر بدفع رسوم الخدمات بواقع نصف الواحد في الألف من قيمة الموجودات الثابتة.
- يتم إصدار شهادة تسجيل المشروع بنسختين, نسخة ترسل للجمارك لإصدار قرار الإعفاء الجمركي للموجودات الثابتة، ونسخة تسلم للمستثمر.

- يصدر مكتب الجمارك قرار الإعفاء الجمركي للموجودات الثابتة المعفية بنسبة 100% للمشروع. الإنجاز: من 3 - 15 يوم.

2 - إصدار قرار بشان منح قوائم احتياجات المشروع لمدخلات الإنتاج المعفية جمركياً بنسبة 50 % (يصدر كل ستة اشهر):

الوثائق المطلوبة:

- إستمارة طلب مستلزمات إنتاج موجهه لمدير الهيئة موضح فيها المواد الخام المطلوبة مع الكمية والقيمة. -
شهادة تحديد بدء نشاط المشروع. - في حالة طلب الحصول على الاعفاء للنصف الثاني من العام، يُقدم صورة من قرار الافراج لمدخلات الانتاج للنصف الأول من نفس العام موضح فيه ما تم تنفيذه.
- صورة من الرقم الضريبي (ساري المفعول).
- صورة من السجل التجاري أو الصناعي (ساري المفعول).
- صورة من آخر سند سداد ضريبة المرتبات والأجور والضريبة العامة للمبيعات.
- صورة من الميزانية الختامية للسنة المنصرمة معمدة من محاسب قانوني.
- تعهد من صاحب المشروع أو من ينوب عنه بصحة البيانات والمستندات والوثائق المرفقة وعدم استخدام المستلزمات المعفية إلا للأغراض المخصصة لها.
- توكيل رسمي من صاحب المشروع للمفوض المكلف بالمتابعة لدى الهيئة العامة للاستثمار مع صورة من بطاقته الشخصية في حالة وجود متابع. النماذج المستخدمة:
- استمارة طلب الاعفاء الجمركي لمستلزمات الانتاج.

الإجراءات المتبعة:-

تقديم نموذج طلب مستلزمات الانتاج موجهه للمدير العام يُوضح فيها احتياجات المشروع من المواد الخام للنصف الحالي مع تحديد الكمية والقيمة. - استلام كافة الوثائق المطلوبة ومراجعتها من قبل ضابط المشروع.

- نزول ميداني لموقع المشروع من قبل ضابط المشروع ومندوب الجمارك لدى الهيئة (النافذة الواحدة) لمعرفة حالة المشروع واستمرارية العمل فيه ورفع تقرير بذلك.
- تحديد قيمة الاستمارة ورسوم دراسة الطلب بناءاً على قيمة المواد الخام المطلوبة.
- تسلم الاستمارة الى ضابط المشروع المختص لمراجعتها و التأكد من تعبئة كافة البيانات.
- تتم مراجعه الكميات المقدمة من قبل المستثمر ومطابقتها مع مبيعاتهم الموضحة في الحسابات الختامية الخاصة بالمشروع، وفي حال كان الطلب اكثر من الكمية التي يستحقها المشروع يتم خصم الزيادة بما يتوافق مع الحسابات الختامية.
- تجهيز مسودة القرار وإرسالها إلى مكتب الجمارك بالهيئة (النافذة الواحدة).
- عند استلام موافقة الجمارك يتم تجهيز قرار الإعفاء ومراجعته. - يعرض الملف على المدير العام للتوقيع على نسختي القرار.
- يقوم المستثمر بدفع رسوم مستلزمات الانتاج بواقع نصف الواحد في الألف من قيمة مدخلات الانتاج الممنوحة. - يتم إصدار قرار منح قوائم احتياجات المشروع لمدخلات الانتاج للنصف المطلوب بنسختين اصليتين، يستلم المستثمر النسخة الخاصة به، ونسخة ترسل لمكتب الجمارك بالهيئة لإصدار قرار الاعفاء الجمركي. -
يصدر مكتب الجمارك قرار الاعفاء الجمركي لمدخلات الإنتاج المعفية التي يحتاجها المشروع بنسبة 50 %. زمن الإنجاز: من 3 – 15 يوم

3- اصدار شهادة إضافة للموجودات الثابتة:

بموجب المحاضر الموقعة بين رئيس الهيئة العامة للاستثمار و رئيس مصلحة الجمارك بتاريخ : الوثائق المطلوبة: -النسخة الأصلية من قرار تسجيل المشروع . -رسالة طلب من المستثمر تبين الاضافة المطلوبة. النماذج المستخدمة: نموذج إضافة موجودات ثابتة.

الإجراءات المتبعة:

- يقوم المستثمر بتقديم نموذج طلب الإضافة مع الوثائق المطلوبة.
- النزول إلى موقع المشروع من قبل أحد ضباط المشاريع وممثل مكتب الجمارك بالهيئة ورفع تقرير بذلك.
- يتم إرسال مسودة شهادة الاضافة الى مكتب الجمارك بالهيئة (النافذة الواحدة).
- عند إستلام موافقة الجمارك يتم تجهيز شهادة الإضافة و مراجعتها. - يعرض الملف على المدير العام للتوقيع على شهادة الإضافة.
- يقوم المستثمر بدفع رسوم الاضافة بواقع نصف الواحد بالالف من قيمة الموجودات الثابتة المضافة.
- يتم إصدار شهادة الاضافة للمشروع بنسختين نسخة ترسل للجمارك لإصدار قرار الإعفاء الجمركي باضافة الموجودات الثابتة، ونسخة تسلم للمستثمر.
- يصدر مكتب الجمارك قرار الإعفاء الجمركي بإضافة الموجودات الثابتة للمشروع المعفية بنسبة 100 %. زمن الانجاز 3 ايام.

الإعفاءات الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة والمستوردة لإقامة المشروعات الاستثمارية والصناعية والمتمثلة في الآلات والمعدات والأجهزة بنسبة 100 % بموجب القوائم المعدة والمقدمة من الهيئة العامة للاستثمار وفقاً لقانون الجمارك ولائحته التنفيذية.
- تعفى مدخلات الإنتاج للمشاريع الاستثمارية الصناعية المرخصة والمسجلة بنسبة (50 %)من الرسوم الجمركية وفقاً للضوابط والاشتراطات المنظمة لذلك.

للتواصل مع الهيئة:

م/ عدن مكتب ديوان
المحافظة المعلا / عدن
02 242980 /02 242983
تلفكس: 02 222349
فاكس: 02 242960
Gia.aden2020@gmail.com
www.facebook.com/GIA.ADEN

حديث... عن التضخم

د.علي عبد الكريم

■ الحديث قد يطول عن معنى التضخم وعن مخاطره وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ولكن سنحاول هنا أن نسلط الضوء على بعض من تلك الآثار المرتبطة بظاهرة التضخم وسوف نقترب أكثر لندخل عمق قضية التضخم لنتعرف أكثر على كوامنها وأسرارها وكيف تعاملت و نظرت لها بعض المدارس والاتجاهات الاقتصادية المتباينة سواء كان ذلك في أوضاع بلدان مستقرة اقتصاديا إلى حد ما أو تلك البلدان التي تكون قد قطعت أشواطا في مجالات التنمية بغية احداث تغيير جوهري في تركيبة مساهمات القطاعات الاقتصادية وبما يحقق مزيدا من التنوع والحد قدر الإمكان من عوامل الهدر وبالتالي معالجة أوجه العجز وتطوير تلك القطاعات التي يمكن أن تلعب وتسهم ادوارا في ذلك المسعى.. وسوف نلاحظ أن قضية التضخم قد لا زمت تجارب اقتصادات عديدة كما أشرنا سواء كانت تجارب نجحت ثم انتكست مثل تجربة دول ما سمى بالنمور الاقتصادية الآسيوية أو حتى تلك الدول التي ما باتت ترزح تحت وطأة العديد من مشكلات العجز وسوء إدارة الموارد وحسن توجيهها وما لعبته البيروقراطية من مخالب سوداء شكلت ولا تزال تشكل مخلبا قاتلا في أي تجربة تستدعي الضرورة معالجة صائبة لها ما لم ستظل سمة الاقتصاد المتخلف تلازم وتعوق اي جهود تنموية حقيقية وسيكون التضخم أحد العناوين البارزة المعيقة والمقيدة لمسارات التنمية.....

■ نعود مرة اخرى ونشير إلى أن التضخم لغة هو تعبير عن تجاوز للحد الطبيعي المتعارف عليه اجتماعيا أو تنظيميا طبقا لكافة المعايير التي تو افقت بشأنها الآراء المختصة بهذا الجانب من جوانب علم الاقتصاد وعملية التنمية سوى كان التجاوز عن الحد المتعارف والمتفق عليه بشان مستويات الأسعار المتغيرة ولا تتناسب مطلقا مع مستويات الأجور أو كانت درجة التجاوز للحد تجاوزا وشططا يغير بشكل متعسف بل ينسف مجموعة قيم و ضوابط حاكمة اقرها اي مجتمع لتنظيم شؤونه وعدم تجاوزها وخلخلتها دونما حق وضابط واستحقاق وذلك نسفا للمستويات والمكانات الاجتماعية المتعارف عليها اجتماعيا دون ما تجاوز أو خروج بعيدا عن القواعد والقيود التي تقيد الحركة الا بتو افر شروط و بما لا يشي بوجود مرض أو امراض تكتنف حالات التجاوزات تتطلب بالضرورة وعيا و عملية مواجهتها مبكرة تحول وتمنع من تحولها الى ظاهرة و مرض عضال تزداد مخاطره و بما قد يصاحبه من أعراض جانبية تزيد من خطورة تلك الظاهرة بما يصعب عملية مواجهتها والحد من مخاطرها ليمتد أثرها السيئ لتصيب الوسط الذي تعيشه بالوهن والضعف والاهتراء سواء وسطا اقتصاديا أو اجتماعيا أو حتى سياسيا بل هو هنا أكثر خطورة لأن الوسط السياسي هو من يرسم السياسيات ومن لم يكن محصنا جيدا من بدخله يعدي الوسط بكل بأمراضهم ومن هنا تكمن خطورة ظاهرة التضخم أن لم يتم مواجهتها مبكرا سواء كانت الظاهرة تضخما اقتصاديا اي ارتفاعات متتالية بالأسعار تهلك وتستهلك اجزاء من الرواتب الحقيقة تنعكس سلبا على كم السلع المقتدر الحصول عليها بالتناقص تناسبا مع نسبة التضخم اي ارتفاع الأسعار وكذا الحال قياسا في حالات. تضخم الأنا.. الذات... لدى البشر في تجاوز المحيط حتى دون امتلاك ملكات توهل لذلك التجاوز والتخطي وتكون نتيجته احداث المزيد من الضغوط والصدمات والأزمات على كافة المستويات ويكون أخطرها على المستوى الاجتماعي تحديدا وكما أشرنا فإن مفاعيله في المجال السياسي أو أي مجال آخر أمر يستدعي أخذ ما ذكرنا بعين الاعتبار وهكذا يقال بالمثل المصري...الورم عايز مشارط مش مراهم.

اذن كيف نفهم قضية التضخم

وفهم طبيعتها وكيف نفسرها وصولا لتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية؟

هل التضخم عبارة عن سلب جزء من مستحقات الناس من أجور وموارد أخرى مستحقة بدون وجه حق؟ حقيقية هنا نقول كما قال وعبر عن ذلك الاستاذ الكبير الاقتصادي المصري الراحل فواد مرسي.. بأن التضخم مجرد عملية سرقة منظمة لمداخيل الناس... أو يمكن الإشارة للتضخم كما تشير مدارس اخرى بأنه عبارة عن وسيلة من الوسائل الهامة التي يتم اللجوء إليها في حالات العسر المالي اي العجز لحشد المزيد من الموارد والاموال بغية المزيد من التراكم الرأسمالي المطلوب لسريان عجلة الاستثمار أي عملية التنمية.... هنا تتبدى مخاطر التضخم والمخاطر الناجمة عن الفكر المتبع لتسويقه من قبل هذه المدرسة او تلك... فبدلا من مواجهة اسباب العجز الحقيقية وبالذات في جانب الانفاق غير الرشيد يتم اللجوء لتغطية عجز الموازنات بوسائل منها الضرائب الغير عادلة والتي تزيد من وطأة العجز لتبدأ سلبيتها بتزايد حركة الاسعار صعودا لندخل في مسار دوامة لا تنتهي من تصخم جامح اي استفحال تزايد الأسعار وتآكل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية لتتآكل معا قيمة الرواتب والأجور للغالبية من ذوي الدخل المحدود.

وعليه نقول هنا.. أن من المتعارف علية فإن التضخم إنما هو تعبير عن كتلة أو كتل نقدية يضخها الاقتصاد الوطني عبر هيئة شرعية مخولة بالإصدار اي البنك المركزي وبما يخل بالعلاقات التناسبية بين الكتلة النقدية سواء اتت عبر المزيد من الاصدار الغير مغطى أو اتى عبر الاقتراض تحت اي عنوان آتي انما خلق مع سبق الاصرار والتعمد للتضخم وما يتبعه من كوارث غير مستحبة هنا تبرز المشكلة فنحن امام أما كميات متزايدة من الورق النقدية العارية أو وضع مالي مثقل بالديون والعجز ويصبح الأمر مجرد مطاردة بين اوراق تتآكل قيمتها تباعا بل تقل الثقة بها من حاملها وبين معروض متدن من السلع والخدمات حتى يصل بنا الوضع إلى استخدام وسائل دفع اخرى يقبلها السوق الذي جرت عملية تشويه لضوابطه فحين يلازم جهاز العرض السلعي قصور متزايد عن تلبية الاحتياجات تكون نتيجته ارتفاعا في أسعار السلع الغير مكافئ عرضها لطلب السوق وهنا تبدأ دوامة الارتفاعات دون رابط مع وجوب ملاحظة تلك الزيادات في الأسعار تنحسب فقط على أسعار السلع والخدمات ولا تنسحب على مكافآت وأجور قوة العمل حيث تتم عملية تجميد الأجور ويظل بندول مؤشر أسعار السلع والخدمات يتزايد ويرتفع دونما كابح. هنا يحدث الخلل..... هنا تحديدا يبدأ غليان التضخم وتبدأ مخاطره في الشق المجتمعي حين يتحمل تلك الزيادات كرها أصحاب الدخول الضعيفة وأن لم تتم عملية تدارك أو تدخل لإعادة ضبط الأمور لتهدي من درجة غليان الوضع المختل قد يحدث ما لم يكن في الحسبان وما لا يحمد عقباه.. حيث تبدأ مظاهر الخلل الوهن والضعف والاختلال في مسار عجلة الاقتصاد الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي ليدخل معها المجتمع بحالة من عدم الاستقرار بل والاضطراب وتدخل الدورة الاقتصادية للبلاد و اقتصادها الكلي المثقل بالمشاكل في دوامة الاضطراب وعدم الاستقرار وعزوف الاستثمارات وبما يقود بالتالي للوصول لحالة العجز الكلي المصاحب بحالة ركود تضخمي أن لم نشهد حالة من حالات الانهيار والعجز الاقتصادي الكلي متمثلا بعجز مستدام في الموارد المالية وتزايد وتضخم الدين العام حتى الوصول لحالة الانعدام عن قدرات الدولة عن الوفاء بالتزاماتها سدادا لقروض حان أجل سدادها ...اذن التضخم مساو لجريمة خلق النقود دون توافر شروط ومعطيات وضمانات تحقق شروط ذلك الاصدار اذن الاصدار الجديد أو اللجوء إلى الاستدانة عبر سندات يصدرها البنك المركزي بفوائد عليه والقروض سواء كانت داخلية أو خارجية تظل بيتا للداء واسلوبا سهلا يتم اللجوء إليه هكذا دونما ضمانات صارمة.. وهنا تحديدا يمكن لنا القول بعدم قبول بل الرفض أو الحذر الشديد لاعتماد ما عرفته بعض المدارس بمفهوم..التمويل التضخمي أي عبر المزيد من استحداثات الضرائب وإعادة توجيه وتقليص النفقات والبرامج الاجتماعية أي المطالبة بتخفيف أو إلغاء الدعم العيني أو السلعي و بما قد يودي إليه من تقليص التمويل الموجه في الموازنات المعتمدة للخدمات الاجتماعية... صحة وتربية وعداها دعما للقطاع الواسع من الناس في بعض جوانب الاستهلاك... طبعا.. هذا الأمر سيتطلب مواجهة ما تطلبه وتفرضه سياسات صندوق النقد الدولي من دراسات بهذا الشأن لكن ذلك يتطلب بحثا مستقلا اخر في وقت آخر..

اذن التنمية اعتماد على التمويل بالعجز لها من المخاطر أكثر بكثير من الفوائد المتوخاة جراء الاقدام عليها لأن حشد الموارد ينبغي الا يكون على حساب أصحاب المراكز الاقتصادية الأضعف بل مشاركة مجتمعية كاملة... وان كان المطلوب احداث دفعة في مجالات التشغيل والاستثمار فهناك العديد من المداخل الأخرى بعيدا عن الهزل الكاريكاتوري الذي نراه في بلادنا وللمزيد من التأكيد نشير هنا إلى أن استخدام آلية التضخم كمصدر للتمويل وهي آلية قديمة لازمها الفشل كما اشرنا وقد وجه لها كثير من الاقتصاديين التقليدين النقد امثال: بنتام وتوماس مالتوس ودافيد هيوم حتى ادم اسميث ذاته الذي وضع ضوابط للأمر...حيث جميعهم... نظروا للتضخم باعتباره نوع من التوفير الاجباري عبر انواع من الضرائب الغير مباشرة بل إنهم اعتبروا هذا النمط توفيرا قاتلا على من لا يملك إلا ما يسد الرمق أو معولا على رؤوس الأضعف بل اجراء غير عادل...وهنا لا نريد الغوص بعيدا في تاريخية التضخم ومدارسه على

نحو أكاديمي.... فقط حاولت الإشارة.... للتضخم كمفهوم...وكيف تعاملت معه ومع اثاره شتى المدارس..... لكن لنا أن نوكد على ما يمر به اقتصادنا الوطني الضعيف المنقسم المنهك والمجزأ وشبه المدمر بما يعانيه من مشكلات عجز هيكلية جمة ليس أولها التضخم ولا اخرها سوء الإدارة وتعارض بل تداخل الصلاحيات بين هيئاتها وبما يجعل من الميدان الاقتصادي ميدان توحش إلى درجة الاغتيال جريا وراء اقتناص اللحظة الفتاكة للفرص المتاحة المضرة اقتصاديا عبر بوابات الفساد والمتجاوزة لمشروعية القرار الاقتصادي السليم المبني على معطيات وحثيات ألمت ودرست الأثر الاقتصادي الكلي على مجمل النشاط الاقتصادي الوطني خاصة وبلادنا بظرفها الراهن تعمل خارج حصانات الاقتصاد السليم..... فلا نزال بعيدين جدا جدا عن الاستخدام الجيد للموارد المتاحة وحسن توجيهها كما أن سوء استخدامنا لقوة العمل بل تدميرها سيوثر مستقبلا على مكانة عنصر العمل وكفاءته المطلوبة تنافسيا إذا ما دخلنا اسواق التنافس وذلك ليس مستبعدا خاصة ولدينا من الموارد والقدرات والتي تجري عملية افقار وتدمير لها عبر عدة ادوات تضعف دورها ومكانتها سواء كان ذلك عبر..... آلية التضخم او اية آليات أو تعبيرات أخرى تفتقد دور المنظم الاقتصادي الكفوء والرشيد الموجه والحريص على توفير كل عناصر النجاح في سوق عالمية شعارها البقاء للأكفأ ذلك يتطلب وجود دولة قادرة عادلة تضمن مصالح الجميع وحماية مصالحهم دونما تمييز لكن سقوط مفهوم الدولة بالمعنى المتعارف لدينا قد ولد على الارض مجموعة قوى وأدوات أخرى مختلة..... متضخمة تتقمص زورا دور الدولة.... تولد أعباء... وتحدث ارباكا..... وتضعف مكانة النظام والقانون..... وتخلق المزيد من العوائق الاقتصادية خاصة مع تزايد ظاهرة فرض الجبايات عبر ما يمارس فرضه من قبل البعض من تقطعات تحول دون انسيابية سوقنا الوطني بل وتشتتها وتمزقها أو عبر ما يتم فرضه من جبايات يغلب عليها طابع المزاج والقوة والعجرفة والشيطنة وكل أشكال خارج النظام والقانون تخلق المزيد من التفاوتات والأعباء وتضيف سوءا الى جانب المساوي التي يخلقها مستوى التضخم الحالي في بلادنا

والانكى من ذلك اننا نعيش اقتصادا مفككا وبنكا مركزيا منقسما فمستويات التضخم ضمن هذه الكارثة سيكون بالتأكيد أثرا أكثر إيلاما وقسوة ونجد تعبيراته في صور ارتفاعات متتالية جنونية للأسعار للأسف لا تلعب فيه آلية اليد الخفية للسوق إعادة تعديل مستويات الأسعار خاصة إذا طرأ تحسن سعر صرف الريال أو تغيرت مؤشرات الأسعار الدولية للسلع خاصة الأساسية منها.... آلية السوق الخفية التي تعيد التوازن هنا مجرد اكذوبة ولنا حول ذلك حديث آخر في قادم الأيام

ختاما نقول التضخم مرض عضال وقبل استفحاله لابد من مواجهته مواجهة فاعلة حتى إلى درجة الاستئصال تماما كما يتم التخلص طبيا من الأورام الخبيثة في جسد الإنسان كتضخم البروستات أو تضخم الطحال والكبد أما كيف تتم عملية إزالة تضخم الأنا في مجتمع مريض بتلك العاهة فتلك رواية أخرى أعتقد أن الكثير منا قد شاهد ورأى كيف تتم مثل تلك العمليات بثمن باهظ في بلادنا وغيرها من البلدان ختاما نقول لنا حديث آخر حول ذلك الموضوع

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

ليس دفاعاً عن البنك المركزي ولكن توخياً للموضوعية والحقيقة

د. يوسف سعيد أحمد

■ مع تسارع اجواء الانفراج النسبي في اليمن واحتمال اجراء محادثات بين حكومة الشرعية وصنعاء كثرت بعض الكتابات والتكهنات التي عنونت بعضها بعناوين بارزة " تقييم اداء البنك المركزي عدن.. "
لكن هذه الكتابات لم تكن منصفه والسبب انها بنيت: على انطباعات او تصورات ذهنية غير واقعية وتصدت" لتقييم البنك المركزي "بغير منهاجية او عبر دراسة علمية مقارنة.."

■ في السياق فإن اي تقييم موضوعي لعمل واداء البنك المركزي عدن حتى يكون محايد وعلمي وموضوعي لا تنهض به إلا بيت خبرة دولية او منظمة مالية دولية او عربية متخصصة. وليس عبر كتابات لا تعدو انها تناولت المسالة بمستوى من الخفة واخذت بتمظهر بعض الاخبار المنقطعة عن سياقها الحقيقي. وهي بذلك لا يمكن فهمها إلا كونها كتابات انطباعية وقد توصف بانها غير محايدة وتهدف الى التشويش على اداء البنك المركزي لأسباب لا تخدم المصلحة العامة.
في سياق آخر لابد من الاخذ بعين الاعتبار عند اي تناول لعمل البنك المركزي ان البلد ظل ولازال يعيش في مرحلة حرب حيث فرض المجتمع الدولي عقوبات على اليمن لم يسلم منها النظام المالي اليمني. حيث ضل البنك المركزي منذ فترة انتقاله يعمل في بيئة حاكمة اقل ما يقال عنها انها كانت ولازالت تعرف ببيئة اقتصادية وسياسية طاردة وهو ما يعني ان البيئة التي عمل فيها البنك طوال هذه الفترة داخليا وخارجيا هي في حقيقتها بيئة غير صديقة وحدث ان مر البنك ومعه المؤسسات التجارية بمنعطفات غير آمنه ..واستطرادا العشرات مثلا فيما يتصل بالية وطريقة ترحيل الاموال جوا الى الخارج هي نتاج للعقوبات الدولية الذي لايزال آثارها قائما لكننا نطمئن القلقين ان عمليات التحويل الخارجي حتى في ظل هذه الالية تتم من خلال بنك حكومي مقرة الرئيسي عدن وتحت رقابة البنك المركزي.

وفيما يتصل بفعالية اداء البنك المركزي عدن ايضا فقد كانت ولاتزال محصلة لانقسام النظام المالي وبالتالي نتاج لانقسام السياسات النقدية والسياسات المالية. في هذا الوضع تتفوق صنعاء بمزية وجود مقرات البنوك والمؤسسات المالية والتجارة فيها. لكن يحدث هذا في ظل مصادرة حق البنوك ورجال الاعمال في الاختيار ..حيث هناك خليط من الاجراءات القانونية وغير القانونية بعضها خشنة تصل الى حد مصادرة اموال البنوك ومؤسسات الصرافة او اغلاقها ان هي تعاملت مع البنك المركزي عدن بعيدا عن رغبة هذه المؤسسات بل وبعيدا عن مبادئ نشاط منظمات الاعمال وحرية التجارة والعمل وهذا ترك تأثيرا سلبيا عن النشاط المالي والتجاري والاستثماري ويبعد البنوك التجارية عن قنوات التمويل الذي وفرها البنك المركزي عدن عبر تنظيمه لمزادات عمليات بيع الدولار من خلال آلية الكترونية شفافة وبأشراف شركة دولية مرموقة. هذا القطع والمنع الذي اقدمت عليه صنعاء حرم التجار من الحصول على الاموال الحرة وخاصة الدولار بدافع الاستيراد وزاد من الضغوط على طلب الدولار في السوق والاضرار بسعر الصرف وخاصة في مناطق الشرعية في ضل ان السوق اليمني سوقا واحده. لكن هذا يندرج في نطاق الحرب الاقتصادية التي تقوم بها صنعاء بهدف كبح نشاط البنك المركزي في الوقت ان بنك صنعاء لا تتوفر له الامكانيات وغير معترف به دوليا. وفيما يتصل بقيام المنظمات الدولية بتحويل اموال الدعم عبر بنوك تجارية مدعومة من صنعاء فقد بات السبب شيئا معروفا للقاصي والداني. حيث

تتحجج المنظمات الدولية بان الكتلة السكانية والمالية موجودة هناك لكن ان يستمر الحال فإن الامر واضح ويعود الى تقصير الجهات حيث ان حكومة الشرعية لم تتخذ اي اجراءات تجاه هذه المنظمات الدولية التي امتنعت عن التحويل عبر عدن وعلى العكس من ذلك فرضت صنعاء الكثير من الاجراءات بحق المنظمات الدولية التي حاولت التعامل مع البنك المركزي عدن لإجبارها على العمل عبرهم فقط. وهذا ما حصل وهذا يعني ان وصول اموال المساعدات الدولية عبر صنعاء لا يعود لعدم ثقتهم بالبنك المركزي عدن كما تصف بعض الكتابات ولكن له اسباب وعواملة الاخرى.

لا أحد ينكر ان مركزي عدن منذ انتقاله في سبتمبر 2016 على رغم عدم استقرار قياداته في مراحله الاولى عزز من قدراته البشرية وطور من كفاءته وحسن من بنيته وفي معاملاته الداخلية والخارجية وأصبح يحضا باعتراف وتقدير المؤسسات المالية الدولية ويحوز على شهادتها بكفاءته وفي تعاملاته المحلية والدولية وحتى المؤسسات المحلية تعترف بهذا التطور الذي حدث في اداء البنك لكنها لا تستطيع ان تعلن ذلك والحديث عن المؤسسات التي تتواجد مقراتها في صنعاء.

التصورات عن خلافات بين قيادة البنك المركزي عدن غير صحيحة البتة هذا الانطباع الذهني الذي حاول التقرير ان يصبغه في ذهن القراء وعلى انه لا يؤهل البنك المركزي.. غير حقيقي ولا يوجد شيء من هذا القبيل واجزم بذلك. لكن البنك المركزي لا يستطيع محاسبة وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتصل بحقيقة وموثوقية ما تنشره من اخبار والفارق بين عدن وصنعاء ان لا احد في صنعاء يستطيع ان يكتب في وسائل التواصل عن نشاط بنك صنعاء لان العقوبات والاجراءات المتوحشة ستصيبه فيما البنك المركزي عدن منفتح امام اي نقد موضوعي ولذلك الكل يتناوله والاضواء مسلطة عليه ولا يستطيع البنك المركزي عدن محاسبة من يكتب بقطع النظر عن مدى موثوقية هذه الكتابات او زيفها رغم انه قدم للقضاء بعض الحالات تتصل بالأشخاص الذين تجاوزوا الحدود الادبية في كتاباتهم ولكن مرة اخرى هذا هو الفرق بين عدن وصنعاء حيث ان الاخيرلن يتساهل مع اي تناولات صحفية.

وفيما يتصل بأشراف البنك المركزي على وحدات وشركات الصرافة والقول بعدم قيامة بائي اجراءات رادعة عندما يتعلق بأداء شركات ووحدات الصرافة فإن من الواضح ان المركزي عزز من مستوى إشرافه عليها وتحسن نشاطها نسبيا لكن لا يمكن فصل تأثير الاوضاع السياسية وضعف او غياب مؤسسات الدولة القانونية والضبطية فيما يتعلق بضبط الخارجين عن بتطبيق قانون الصرافة. ومحاسبتهم عند الاخلال بكفاءة وجودة نشاطهم وبالتالي بمستوى اذعان هذه المؤسسات لتوجيهات البنك المركزي. عدا عن ذلك ان هناك أسبابه موضوعية وذاتية ترتبط بطريقة وآلية نشؤ هذه الشركات والوحدات والتي تزامن وجودها مع ظروف الحرب حيث حلت شركات الصرافة محل البنوك التجارية ونهضت بدور مشهود في اجراء التحويلات الخارجية على اثر تعطل دور البنوك التي عزلت عن مراسليها في الخارج على اثر العقوبات الدولية التي طالتها تحت دواعي قيامها بغسل الاموال وتمويل الارهاب. وايضا على إثر فقدان الثقة بالبنوك التجارية محليا. ولكن شركات ومحلات الصرافة بحاجة الى مواصلة العمل على تصحيح اوضاعها وفي هذا السياق يعلم الكل ان جهود البنك المركزي مستمرة ولم تنقطع وهناك فرق بين ما كانت عليه شركات ووحدات الصرافة من فوضى وتسيب وبين اوضاعها في الوقت الراهن ولذلك لا أحد يستطيع وبنظرة موضوعية ان ينكر ايضا مستوى التحسن الذي حدث لدى شركات الصرافة وهو نتاج عن الدور الاشرافي للبنك المركزي وجهوده الحثيثة في تطوير اعمالها.

والخلاصة ان اي تقييم موضوعي وحقيقي لعمل واداء البنك المركزي ومستوى تطوره منذ انتقاله للعاصمة عدن في عام 2016 من الاجدر ان تقوم بيت خبرة دولية او مؤسسة مالية دولية وتصنيفية متخصصة. وفي هذا السياق خضع البنك المركزي بالتتابع لمثل هذه التقييمات من قبل المنظمات الدولية المالية المعنية من خلال الخبراء الدوليين الذي يقومون بزيارات متتالية للبنك تستمر بعضها لأسابيع بل ولأشهر وكان من بين خلاصة عمل هذه الخبرات الاشادة بتطور اداء البنك المركزي عدن. ومؤكد مثل هذه التقييمات الدولية المحايدة غيرت التصورات الذهنية المسبقة السلبية التي كانت لديهم واستقوها من وسائل التواصل فيما يتصل بأداء وعمل البنك المركزي عدن وتحولت نظرتهم من سلبية الى ايجابية بما في ذلك الفيدرالي الامريكي الذي أصبح تربطه اتفاقيات تعاون مع البنك المركزي عدن ارتباطا بمحاربة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وعموما في السياق المحلي البنك المركزي عدن يرحب بأي انتقادات موضوعية فيما يتصل بأدائه لان مثل هذه الكتابات تساعده على تحسين أعماله لكن يجب تكون مثل هذه التناولات ذات موثوقية ومحايدة حتى لا تضل الكتابات عبثية وخارجة عن المضمون لان الهدف هو لفت الانتباه للعوائق والاخفاقات والتنبيه بشان السلبيات و ابراز الايجابيات وعندما يتعلق الامر بالبنك المركزي يجب اجراء المقارنات مع الاخر حتى يكون التحليل علمي وصحيح .

البنوك و التنمية الاقتصادية في اليمن

أ.د. محمد علي قحطان

■ بعد اندلاع الحرب القائمة في اليمن إثر انقلاب عام 2014 واستمرارها حتى وقتنا الحالي انهارت مؤسسات الدولة وتوقف دوران عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى انهيار اقتصاد الدولة وتدهور حاد للأوضاع المعيشية والإنسانية وبراينا أن من بين أهم أسباب ذلك يعود إلى ما تعرضت له البنوك من التدهور والانهيار ، الأمر الذي ساهم في تفكك محور ارتكاز الدورة الاقتصادية وعجلة الاستثمار والتنمية. ويأتي ذلك لاعتبارات عدة اهمها أن الاقتصاديات الحديثة ترتكز حركتها على الجهاز المصرفي للدولة وأهم مكونات هذا الجهاز هي البنوك . ولتوضيح ذلك سنعرض باختصار دور البنوك في تحريك الدورة الاقتصادية وحركة الاستثمار والتنمية. وذلك على النحو الآتي :

■ تعمل الدورة الاقتصادية من خلال أربعة قطاعات هي :

- قطاع الأفراد والأسر
- قطاع رجال الأعمال (المنتجون)
- القطاع الحكومي (مؤسسات الدولة)
- القطاع الخارجي (العالم الخارجي)

ولا يمكن للدورة ألاقتصادية أن تكمل دورتها بدون الجهاز المصرفي (البنوك والمؤسسات المالية) . ولذلك فإن هذا الجهازيوجد في قلب قطاعات الدورة المذكورة . بحيث تبدأ الدورة من قطاع الأفراد والأسر فالقطاع الإنتاجي والحكومي والخارجي..وكل يقدم مالدية للآخر وذلك عبر البنوك والمؤسسات المالية ...إذ يقدم القطاع العائلي مايملكه من عناصر الإنتاج التي تشكل المزيج الإنتاجي لمؤسسات رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي) ويقدم قطاع الاعمال ما ينتجه من السلع والخدمات وتقدم الحكومة الخدمات الحكومية التي يحتاجها بقية القطاعات وبالمثل تقدم قطاعات الدولة الثلاثة (العائلي، الإنتاجي والحكومي) ما لديهم للعالم الخارجي .. وهكذا يبادل كل قطاع ما لديه للقطاع الآخر وكل تبادل يقابله تدفق مالي عبر البنوك والمؤسسات المالية ..... وبناء على ذلك فإن من ينظم حركة التبادل بين القطاعات الأربعة هو الجهاز المصرفي بحيث يستلم كل قطاع عبر الجهاز المصرفي قيمة مايقدمه ...فمثلا القطاع العائلي يقدم ما لديه من عناصر الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل والتنظيم) لرجال الأعمال ويقوم القطاع الإنتاجي (رجال الأعمال) بتوظيف عناصر الإنتاج التي جلبها من القطاع العائلي في عملية إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها القطاع العائلي وكذا مؤسسات الدولة والأسواق الخارجية وبالتالي تتم عملية تدفق السلع والخدمات بين القطاعات الأربعة (العائلي، رجال الأعمال، الحكومة والعالم الخارجي) بوسائط التبادل التي يقدمها الجهاز المصرفي عبر شبكات البنوك والمؤسسات المالية . حيث يقوم البنك المركزي بطباعة ما يحتاجه اقتصاد الدولة من النقود الورقية أو المعدنية بقيم قانونية محددة بكميات محددة حسب القدرة الاقتصادية التي يتم تحديدها طبقا لاسس وقوانين ومعادلات رياضية يقوم بتنفيذها خبراء متخصصين في الجوانب الاقتصادية التي تشكل النقود والبنوك والمؤسسات المالية وآليات عمل الأجهزة ألمختصة . وبالتالي تضخ هذه النقود للسوق النقدية عبر البنوك والمؤسسات المالية وتغذي الدورة الاقتصادية للاستمرار بالعمل وأحياء الأنشطة الاستثمارية وعمليات التبادل.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن البنوك تقوم بدور أساسي لتحريك الدورة الاقتصادية وعجلة الاستثماروالتنمية .ومن هذا المنطلق تأتي أهمية انشاء هذه البنوك والعمل على رعايتها من قبل الدولة.

وحتى تتضح الصورة أكثر لأهمية دور البنوك نشير إلى أهم أداة للبنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتي تلعب دورا أساسيا وهاما لتدفق النقود من البنوك وإليها باعتبارها مشروع استثماري وسيط لخدمة قطاعات الدورة الاقتصادية التي اوضحناها في السطور السابقة . وذلك من

خلال ما يثار من انتقادات للبنوك التجارية بسبب الأخذ بهذه الأداة (سعر الفائدة) باعتبارها أهم أدواتها المستخدمة لجذب أموال المودعين وتمويل استثمارات رجال الأعمال التي تشكل أساس التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالأخص ما يعتبره بعض تيارات الإسلام السياسي عمل ربوي نظرا لغياب الوعي بمضمون هذه الأداة ودورها في النشاط الاقتصادي والتنمية . إذ يشاع بأن سعر الفائدة التي تحرك الودائع والقروض عمل ربوي وبناء على هذا المفهوم يحرمون الفائده ويسعون لإجهاض عمل البنوك التجارية بهدف الاستفادة من اموال المودعين بدون تحمل مسئولية أو مقابل . ولا شك بان ذلك يعتبر من الناحية الاقتصادية والاخلاقية نصب واحتيال على المودعين لأستثمار أموالهم تحت ستار الدين مستغلين جهل مواطني الدولة بمضامين الحلال والحرام في مجال المال والأعمال . ولعل أبرز مثال على ذلك آليات عمل البنوك الإسلامية في اليمن ومؤخرا ما اسمي بقانون تحريم الفوائد الربوية الصادر عن سلطة صنعاء. حيث تعمل البنوك الإسلامية على جذب الودائع وتوظيفها كما تريد بمقابل وعد بدفع أرباح عن الودائع بطرق تحددها إدارة البنك .إلا أن هذه الودائع إن تعرض البنك لخسائر أو إفلاس لأي سبب كان (سوء إدارة أو غيره) فإن البنك الإسلامي لا يساءل عن هذه الودائع كما أن ما يسميه أرباح على الودائع أيضا ليست مضمونة ، فقد تعلن إدارة البنك عدم تحقيق أرباح أو تحقيق خسائر وبالتالي يتعرض المودعين اما لعودة ودائعهم كما هي بعد مرور زمن وتعرضها للتقادم (انخفاض قيمتها الحالية) أو تحقيق زيادة تحددها إدارة البنك بعيدا عن نسب التضخم التي هي مقياس الانخفاض في قيمة النقود وفي أسوء حالة أن تعلن إدارة البنك تعرضها لخسائر أو إفلاس لأي سبب كان وبالتالي لا يلزم البنك برد اي حقوق للمودعين كون الإيداع بآلية ما يسموه بنوك غيرربوية (إسلامية). وقد أخذت سلطة صنعاء بمبرر المفهوم الخاطئ للفوائد المترتبة على الودائع والقروض وأصدرت القانون المشار إليه والذي يترتب على تطبيقة إلغاء الفوائد ودون اكتراث لحقوق المودعين بما في ذلك أصحاب الإيداعات المجمدة في البنوك منذ بداية الحرب وقد يؤدي التطبيق للقانون إلى أن يتعرض المودعين لفقدان ليس الفوائد فقط بل وودائعهم لدى البنوك تحت مبرر ما تنص عليه أنظمة تشغيل البنوك الإسلامية. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن ما يسميه تيار الإسلام السياسي فوائد ربوية خاطئ في المفهوم من وجهة نظر اقتصادية وحتى إسلامية. لماذا لأن هذا المفهوم مظلل ويتضمن سلب حقوق المودعين دون الخضوع للمسئولية والمحاسبة القانونية . وبالتأكيد لا يمكن للدين بمضمونه الصحيح أن يشرع عملية تظليل ونهب أو نصب أموال الناس بالباطل. ...حيث أن الفوائد التي تعطيها البنوك التجارية للمودعين تعتبر مقابل تعويض عن التقادم الزمني للنقود والذي يحدث بسبب انخفاض قيمة النقود مع مرور الزمن بفعل عوامل التضخم هذا من جهة ومن جهة أخرى التأكيد على أن إدارة البنك مسئولة بصورة كاملة على استغلال الودائع باي نشاط استثماري نيابة عن المودعين بمقابل فائدة يتم تحديدها بآليات اقتصادية وبإشراف البنك المركزي كون سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

واستنادا إلى ما سبق تبرز أهمية مواجهة انهيار الجهاز المصرفي وإعادة بناء وتفعيل البنوك التجارية والحد من استغلال أموال المودعين وحمايتهم من التظليل والنصب وأخذ أموالهم باسم الدين بطرق فاضحة ومكشوفة وخارج منطق العصر وتشكل معوقا هاما أمام الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينبغي استمراره. .

جديد

أسمنت خاص بالتشطيبات

أسمنت الوطنية®

NCC

شريك البناء والتنمية

أعمال التبليط

أعمال اللياسة
بجميع أنواعها

أعمال البناء

أرضيات الأرصفة

* لا يستخدم في أعمال الأساسات والخرسانة المسلحة (قواعد،أعمدة،جسور، أسقف)

اليمن - لحج - المسيمير 00967 2 510800 | 00967 2 510840 | 10001 | CEMENT@NCCYEMEN.COM | WWW.NCCYEMEN.COM

إحدى شركات مجموعة
هائل سعيد أنعم و شركاه

حماية المستهلك

د عيسى سالم الأحمدي
عضو اللجنة العليا لحماية المستهلك
رئيس اللجنة التحضيرية لتأسيس جمعية حماية المستهلك

■ لقد أدى التطور الصناعي والتقني إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بطرح أنواع مختلفة من السلع والخدمات امام المستهلك مما زاد من حدة المناقشة بين منظمات الأعمال للحصول على حصة أكبر في السوق، كل ذلك أدى إلى بروز بعض الممارسات التسويقية الغير سوية والهادفة إلى تضليل المستهلك وخداعة لتحقيق مكاسب مالية على حساب صحته وسلامته، هذه الممارسات دفعت الكتاب والحركات الاجتماعية والحكومات إلى تبني حركة حماية المستهلك والحفاظ على حقوقه وذلك من خلال إصدار القوانين والسياسات والأنشطة الهادفة إلى منع الضرر والأذى عن المستهلك وضرورة حصوله على حقوقه في إطار العلاقة الاستهلاكية.

■ وقد كانت البدايات الأولى لحماية المستهلك في قوانين الحضارات القديمة كحضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية والرومانية، حيث أوجدت قواعد تنظم الأسواق وحركة التجارة وتحديد اثمان السلع بهدف حماية المستهلكين من الغش في المكاييل والاوزان، وجاء الإسلام الحنيف مؤكدا على أهمية عدم الأضرار بالمستهلكين وهو ما ورد في سورة المطففين وسورة هود.

وفي العصر الحديث كان ميلاد حركة حماية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ظهرت حركات جماعية من خلال تحول جهود فردية إلى جهود جماعية لمحاربة الغلاء ومواجهة حالة عدم التكافؤ في العلاقة الاستهلاكية، وقد تمخض عن ذلك تأسيس اتحاد المستهلكين الامريكيين عام 1981م، والذي قام بدور بالضغط على الحكومة مما جعلها تقوم بإصدار اول قانون لحماية المستهلك من الخداع والغش التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 3781م، ثم صدر قانون عام 4881 م بمقتضاه أنشئت إدارة الرقابة الحيوانية في وزارة الزراعية الأمريكية وذلك للإشراف على المواصفات الصحية للحيوانات ، تلى ذلك صدور قانون في العام 0981م نظم صناعة الأغذية المعلبة ووضع المواصفات القياسية اللازمة لحماية المستهلك، وفي عام 6091م صدر قانون الأغذية والدواء الذي بموجبه تم منع تصنيع أو نقل أغذية أو أدوية بدون ختم من الجهات المختصة الرسمية.

وفي ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت جمعية المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية وبرزت جهودها بشكل ملموس بالدعوة لتحقيق العدالة في السوق الأمريكية ، مما جعل الحكومة الأمريكية تصدر قانون خاص بحماية المستهلك من الإعلان الخادع عام 6591م ، كما نشطت حركات حماية المستهلك في أوروبا في الخمسينات من القرن العشرين، وبذلك فقد أثمرت جهود حركة حماية المستهلك على امتداد أكثر من 05 عاما بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق المستهلك الثمانية بقرارها رقم 843/93 لعام 5891م، حيث أقرت الحقوق المتمثلة في حق الأمان، حق المعرفة، حق الاختيار، حق سماع الرأي، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التعويض، حق التثقيف، حق العيش في بيئة صحية، وتم بعد ذلك إضافة حق المقاطعة، وقد تم تحديد 51 مارس من كل عام كيوم عالمي لحماية المستهلك.

وبرغم ذلك فإن التزام منظمات الأعمال بأخلاقيات التسويق فيما يتعلق بعناصر المزيج التسويقي يعد الوسيلة المثلى لحماية المستهلك ويؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين بمنتجاتها وبالتالي استمرار أنشطتها في السوق.

وفي الجمهورية اليمنية فقد تم تأسيس أول جمعية لحماية المستهلك في مدينة عدن في مطلع عام 7991م، وقد نشاطها بكفاءة وفعالية وأصبح لها صوت مسموع من خلال تبنيها العديد من القضايا ضد التجار المخالفين وإحالة تلك القضايا إلى القضاء وجهات الاختصاص، ونظرا لشحة الموارد المالية اللازمة لتسيير نشاطها فقد توقفت أنشطتها بعد عام 0102 م، أما في صنعاء فقد تم تأسيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في 02 سبتمبر 7991م، ولا تزال تمارس نشاطها في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات الحوثية حتى الآن.

وفي هذا الاتجاه فقد أصدرت الحكومة اليمنية قانون رقم 64 لعام 8002 م بشأن حماية المستهلك والذي هدف إلى تحديد القواعد العامة التي ترعى حماية المستهلك وضمان صحته وحمايته من الغش والإعلان الخادع والحيلولة دون استغلاله، كما حدد القانون حقوق المستهلك وفق ما تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتمثل بالحقوق الثمانية للمستهلك، كما حدد القانون اختصاصات جمعيات حماية المستهلك ومصادرها المالية والتزامات كل من المزودين والمعلنين، كما حدد القانون مهام واختصاصات اللجنة العليا لحماية المستهلك.

وفي الوقت الحالي ونظرا لظروف الحرب التي تشنها مليشيات الحوثي على الشعب اليمني والتي أدت إلى ضعف مؤسسات الدولة فإن السوق اليمنية تشهد العديد من مظاهر الإخلال بحقوق المستهلك كاستخدام الوسائل الترويجية بطرق مضلله، وعمليات خزن المواد الغذائية الطازجة في ظروف غير مواتية نظرا للانقطاعات المتكررة لتيار الكهربائي، وفرض أسعار بحجة ارتفاع تكاليف النقل ودفع رسوم متعددة، كما أن عمليات نقل السلع بين المحافظات تتعرض لجملة من العراقيل تعرض المواد المنقولة للتلف.

وبرغم من كل ذلك إلا أن هناك توجهات حكومية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وذلك للاهتمام بحماية المستهلك والحفاظ على حقوقه، وذلك من خلال إصدار قرار تشكيل اللجنة العليا لحماية المستهلك في مطلع العام 0202 م، كما أصدر معالي وزير الصناعة والتجارة الأستاذ محمد بن محمد حزام الاشول قرار رقم 01 لعام 3202 م بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية لتأسيس جمعية حماية المستهلك.

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Associa-

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر أبريل 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر أبريل	متوسط أسعار شهر مارس
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
		دولار	1246	1250	1216	1232	1192	1207	1213	1220	1215	1229		
		سعودي	330	332	324	327	318	321	323	325	324	327		

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)							
أولا: السلع الأساسية										
1	كيس القمح	50	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000
2	دقيق السنابل ابيض	50	35000	35000	35000	35000	35000	35000	35000	37250
3	أرز الفخامة	40	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	74250
4	سكر برازيلي	50	48500	48500	48500	48500	48500	48500	48500	48500
5	زيت الطبخ	8 لتر	15000	14000	14900	14000	15000	14580	14250	
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7250
ثانيا: سلع مكملة										
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	23500
8	شاي الكبوس	1	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000
12	معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4450
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	700	700	700	700	700	700	700	672.5
ثالثا: الفواكه والخضروات										
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	2375
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	2625
16	الموز	1	500	500	700	700	500	500	580	700
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1100
19	البصل الجاف	1	500	500	500	500	500	500	500	550
20	الباذنجان	1	500	500	500	500	500	500	500	575
21	الطماطم	1	500	500	500	500	500	500	500	700
22	الباميا	1	3000	2500	2500	2500	2500	2600	3125	
رابعاً: اللحوم ومشتقاتها										
23	لحم الغنم بلدي	1	12000	12000	12000	12000	13000	13000	12400	12000
24	الدجاج الحي	1	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6500
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
26	طبق البيض	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	3775
خامسا: الأسماك										
27	الثمد	1	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6250
28	الديرك	1	16000	16000	16000	16000	18000	16000	16400	16000
29	السخلة	1	14000	14000	14000	14000	16000	14000	14400	14000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر إبريل 2023م

اعداد وتحليل:أ/ صفية منصور الشرمي
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم

لاحظ فريق رصد مؤسسة الرابطة الاقتصادية ثبات أسعار السلع خلال شهر إبريل على الرغم من هذا الثبات إلا انه كان عند أسعار مرتفعة مقارنة بمتوسط أسعار السلع في شهر مارس؛ والسبب يعود إلى موسم شهر رمضان وحلول عيد الفطر، في هذا التقرير نستعرض أهم السلع التي شهدت حالة من الثبات في أسعارها تارة ونبرز أسباب ارتفاع بعض السلع او انخفاضها تارة أخرى.

■ التغيرات في أسعار السلع الأساسية:

شهد شهر إبريل حالة من الاستقرار في أسعار السلع الأساسية على الرغم من ارتفاعها؛ والسبب يعود إلى موسم شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، إذ يلاحظ ثبات أسعار كلًا من القمح، وأرز الفخامة، والسكر، وزيت الطبخ لعبوة 8 لتر مقارنة بشهر مارس الفائت.

هذا وقد انخفضت قيمة الدقيق الأبيض . السنابل . بمبلغ 2250 ريال يمني مقارنة بشهر مارس، وقد ارتفع سعر علبة حليب الأطفال بيبلاك . رقم 3 . من 7250 لشهر مارس إلى 7500 في شهر إبريل بواقع زيادة 250 ريال يمني.

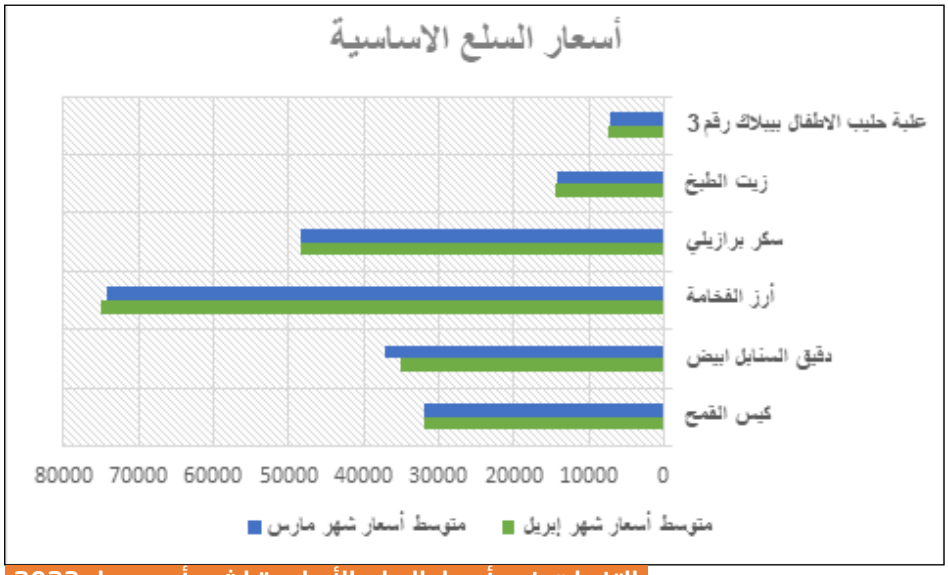

التغيرات في أسعار السلع الأساسية لشهر أبـــريـــل 2023

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة:

ومن خلال الجدول أعلاه والرسم البياني لاسعار السلع المكملة نجد أن أسعار السلع المكملة شهدت حالة من التذبذب في شهر إبريل مقارنة بشهر مارس.

إذ يلاحظ ارتفاع أسعار الحليب المجفف . دانو . بـ 500 ريال، وارتفاع كرتون معجون الطماطم . المدهش . بواقع 50 ريال، وكذا المكرومة شهدت حالة من الارتفاع الطفيف في سعرها؛ في حين كانت أسعار كلًا من (الشاي، الفاصوليا البيضاء/الحمراء، والعدس الأصفر) ثابته

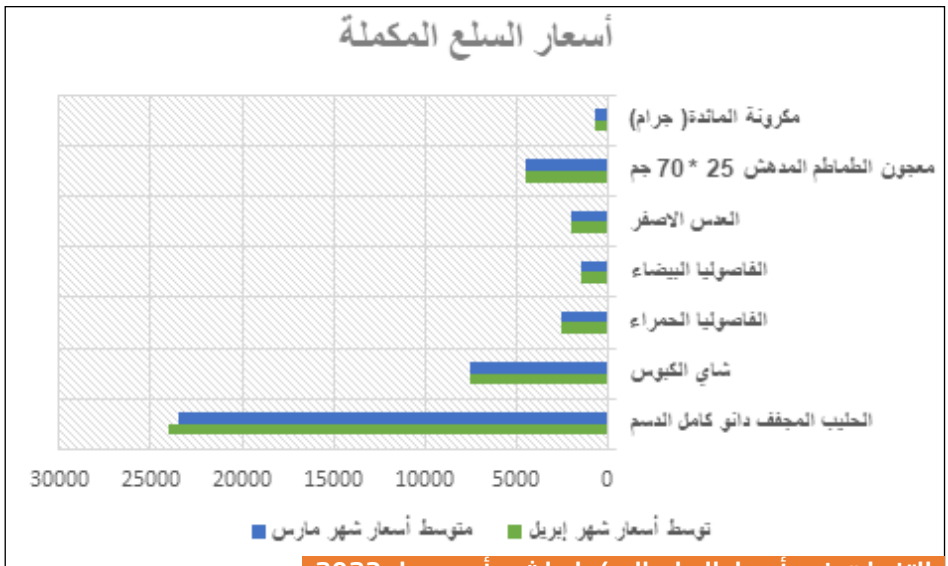

التغيرات في أسعار السلع المكمله لشهر أبـــريـــل 2023

مقارنة بمتوسط أسعار شهر مارس.

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

اما عن أسعار الفواكه فقد واصلت هي الأخرى الارتفاع للتفاح بمتوسط زيادة 625 ريال، ومتوسط ارتفاع 375 للبرتقال، هذا وقت انخفض سعر الكيلو الموز بمتوسط 120 ريال مقارنة بمتوسط السعر لشهر مارس، في حين ثبت متوسط أسعار التمور عند مبلغ 2500 ريال.

كما يبين الرسم البياني حالة الانخفاض في الأسعار التي شهدتها الخضروات في محافظة عدن مع بداية موسم جني ثمار فصل الصيف.

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها:

وسجلت الأسبوعين الأخيرة من شهر إبريل التي وافقت آخر أيام شهر رمضان واولى أيام عيد الفطر المبارك ارتفاع في أسعار لحم الغنم البلدي بواقع زيادة 1000 ريال مقارنة بالاسابيع الأولى، في حين ثبتت أسعار الدجاج الحي عند مبلغ 6000 ريال يذكر ان متوسط سعر الدجاج الحي قد انخفض في شهر إبريل مقارنة بمتوسط الأسعار لشهر مارس بمبلغ 500 ريال.

وثبت سعر الدجاج المجمد ساديا عند مبلغ 4000 ريال، بالإضافة إلى ثبات سعر الطبق البيض عند 4000 ريال بمتوسط ارتفاع 225 ريال مقارنة بمتوسط الأسعار لشهر مارس.

■ التغيرات في أسعار الأسماك:

أما عن أسعار الأسماك فقد ثبت سعر الكيلو الثمد عند 6000 ريال خلال شهر إبريل، وعلى الرغم من ثبات أسعار كلًا من الديرك والسخلة في شهر إبريل إلا ان متوسط الأسعار قد ارتفع بـ 400 ريال مقارنة بشهر مارس للديرك 16400 والسخلة 14400.

التغيرات في أسعار الفواكه لشهر أبريل 2023

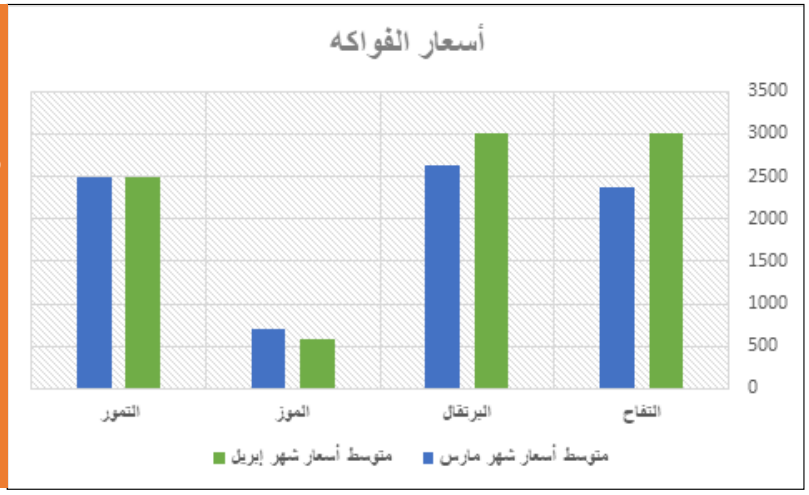

التغيرات في أسعار والخضروات لشهر أبريل 2023

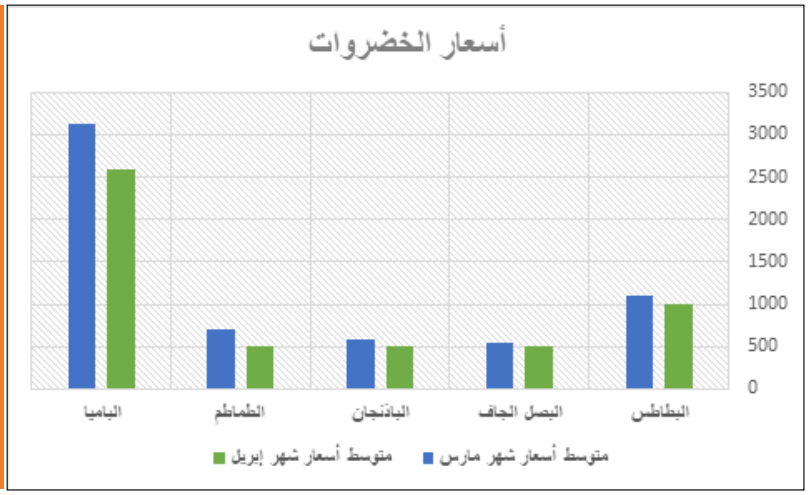

التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها لشهر أبريل 2023

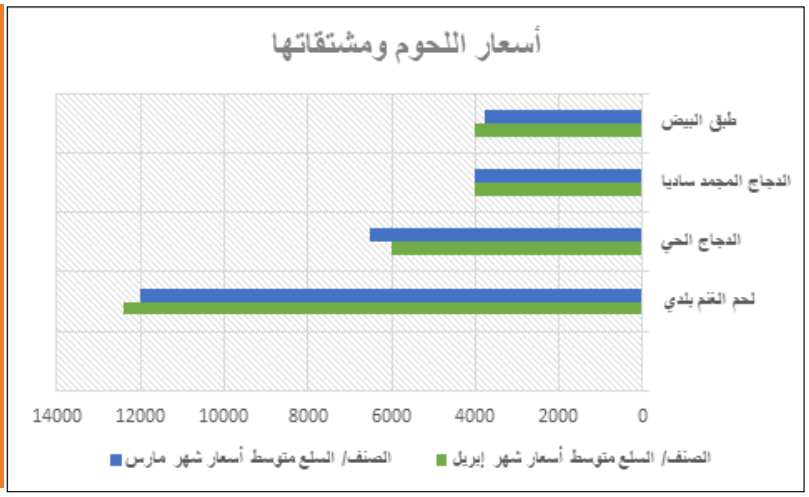

التغيرات في أسعار الاسماك لشهر أبريل 2023

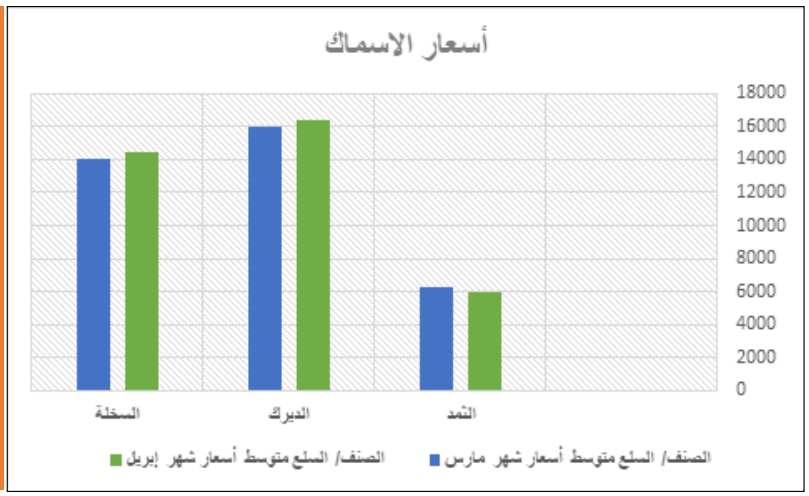

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر

التعليم والتدريب التقني والمهني سبيل لعلاج ظاهرة التخلف الاقتصادي

د. معين قائد محمد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ أن التخلف الاقتصادي ليس سمة لصيقة بمجتمعات أو بلدان محددة كما يراه بعض علماء التنمية الغربيون، الذي وصفوا دول العالم الثالث بالدول المتخلفة، واعتبروا التخلف من سمات مجتمعاتها، نظراً لطبيعة الجنس البشري(شعوب ملونة)، وكذلك أيمانهم بالقدرية، وانخفاض الموارد الطبيعية في هذه البلدان، وهو ما ووجه بالرفض وما أثبتته التجارب التنموية لبعض الدول التي وصف بالدول المتخلفة منها الصين وسنغافورة وماليزيا والهند...الخ. بل أن مفهوم التخلف الاقتصادي يطلق على البلدان التي فشلت في استغلال مواردها المتاحة، لتلبية احتياجات الناس وتحقيق الرفاه لهم، كما تعرف البلدان المتخلفة اقتصادياً بالبلدان التي فشلت في الاستفادة الكاملة من الانتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية، والفشل في أداء الاقتصاد وانخفاض مستوى الدخل القومي، وكذلك الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

■ أيضاً يمكن تحديد البلدان المتخلفة اقتصادياً وفقاً للخصائص الاقتصادية وغير الاقتصادية لظاهرة التخلف الاقتصادي ومن أبرز هذه الخصائص الآتي:

١- انخفاض معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وسوء توزيع الدخل.
٢- انخفاض معدلات الادخار وبروز ظاهرة الاستهلاك التفاخري.
٣- انخفاض نصيب قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي.
٤-تركز اغلب الصادرات في المواد الاولية.
٥- تركز اغلب القوى العاملة في القطاع الزراعي.
٦- ضعف الفن الانتاجي المستخدم.
٧- انخفاض نسبة تكوين الرأسمال الاجتماعي.
٨- جمود الاستثمارات وتركز الاستثمار الاجنبي في انتاج المواد الاولية.
٩- انتشار البطالة بأنواعها.
١٠- انتشار الفقر.
١١- ارتفاع نسبة الامية و انخفاض مستوى التعليم.
١٢- ضعف مشاركة المرأة.
١٣- سيادة الثقافات غير المشجعة على العمل ووجود ظاهرة عمل الاطفال.
14- ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة عبء الإعالة للأسر.
15- بروز ظاهرة الفساد.
16 - ضعف قطاع الصحة.

وبناءاً على تعريف التخلف الاقتصادي وخصائصه، يمكن تحديد العديد من البلدان العربية ومنها بلادنا ضمن الدول المتخلفة اقتصادياً، وللخروج من هذا الواقع ومعالجة هذه الظاهر يتطلب الأمر إيجاد الوسيلة الناجعة من أجل دفع عجلة التنمية والوصول إلى الغايات التي يصبو اليها المجتمع، ويعتبر التعليم والتدريب التقني والمهني من أهم السبل التي يمكن اتباعها لمعالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمعات.

ويعرف التعليم والتدريب التقني والمهني، وفقاً لتوصية اليونسكو المنقحة(2001م)، بأنه مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم التي تشمل بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيات والعلوم ذات الصلة، واكتساب المهارات العملية، والمواقف والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعرف التعليم التقني(الفني) بأنه نمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد مرحلة الدراسة الثانوية، لإعداد أطر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية وغيرها، وعليها تقع مسؤولية التشغيل والصيانة والخدمات.

أيضاً يعرف التعليم المهني بأنه نمط من التعليم النظامي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات اليدوية والمعرفة المهنية، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية، لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية وغيرها، بعد فترة أمدها عادة ثلاث سنوات تعقب مرحلة التعليم الأساسي.

وتعتبر كثير من المنظمات الدولية وبالذات التابعة للامم المتحدة (اليونسكو، البنك الدولي،..الخ) وأيضاً ما تضمنته كثير من الدراسات والتقارير الدولية، بأن التعليم والتدريب التقني والمهني الوسيلة الرئيسية

لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والاقل نمو ولتحقيق التنمية الشاملة، والتنمية البشرية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وباعتبار مفهوم التنمية هو النقيض لمفهوم التخلف يمكن إبراز دور التعليم والتدريب التقني والمهني كسبيل لمعالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال بيان دوره في معالجة أسباب وخصائص التخلف وفي الآتي:

- بالنسبة لانخفاض معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، يعمل التعليم والتدريب التقني والمهني على رفع معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، من خلال دوره في إعداد وتنمية الموارد البشرية التي تتمتع بالمهارات والقدرات العالية، القادرة على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، وخلق القيمة المضافة، وزيادة الانتاجية، ومنها زيادة الانتاج وباقل التكاليف، وبذلك زيادة الدخل الحقيقي على مستوى الفرد والمجتمع، وهو ما أكد عليه شولتز في نظرية رأس المال، حول دور التعليم والتدريب المهني للموارد البشري في خلق القيمة المضافة وزيادة الانتاجية.

كما يعمل التعليم والتدريب التقني والمهني على زيادة الدخل القومي ودفع النمو الاقتصادي من خلال ما يقدمه من أساليب لإنتاج سلع أكثر وبتكاليف أقل، وزيادة مستوى الانتاجية والتحديث المستمر في عملية الانتاج ،أيضاً يؤدي التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تطوير الفن الانتاجي من خلال دوره في توفير الآلات الانتاجية المتطورة والفنيين ذوي الخبرة العالية، وبذلك زيادة انتاجية العمل ومستوى الدخل القومي، أضف إلى ذلك دور التعليم والتدريب الفني والمهني في توطين وتحديث التقانة وهو ما يعمل على رفع الانتاجية وزيادة الانتاج والدخل.

- يؤدي التعليم والتدريب التقني والمهني إلى رفع معدلات الادخار من خلال دوره في إعداد قوى العمل وفقاً لاحتياجات السوق وتنمية مهارات وقدرات القوى العاملة، الذي ينعكس ايجاباً على الدخل ومنه الادخار، هذا من جهة ومن جهة أخرى دور التعليم والتدريب التقني والمهني في توفير الاساليب و الوسائل التكنولوجية الحديثة وقوى العمل الماهرة للمؤسسات الادخارية، وهو ما يمكنها من رفع كفاءتها التشغيلية وتقديم خدماتها على نطاق واسع وبجودة وثقة وامان مرتفعة، ومنها رفع معدلات الادخار، أيضاً دور التعليم والتدريب التقني والمهني في توفير بيئة استثمارية متميزة ينعكس ايجاباً على رفع معدلات الادخار.

- وبالنسبة لقطاع الصناعة فالتعليم والتدريب التقني والمهني يعمل على تدعيم قطاع الصناعة وزيادة مساهمته في الناتج القومي والصادرات من المواد المصنعة، من خلال دوره في تزايد الاتممة وانتشارها في مختلف الصناعات والخدمات(الاعمال المصرفية والتامين)، وتجاوز عمليات الانتاج إلى عمليات التصميم والتنظيم والتسويق، والصناعات الالكترونية، وصناعة المعلومات والاتصالات، والجينات والهندسة الوراثية، وتوفير مصادر جديدية للغذاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة المنتجات الصناعية وزيادة نسبة السلع المصنعة في الصادرات، وكذلك زيادة القوى العاملة في قطاع الصناعة.

- كما يعتبر التعليم والتدريب التقني والمهني من أهم الوسائل التي يتم استخدامها لمكافحة الامية، ورفع مستوى التعليم بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال ما يتبناه من برامج لتعليم الكبار، والتعليم مدى الحياة، والتعليم والتدريب المستمر، وكذلك دور التعلم والتدريب التقني والمهني في ابتكار وتحديث الوسائل والبرامج التعليمية، وتحديث المناهج التعليمية، وتنمية مهارات وقدرات العاملين في قطاع التعليم، وكذلك تحديث وتطوير المؤسسات التعليمية.

- أيضاً يقوم التعليم والتدريب التقني والمهني بمكافحة البطالة، من خلال دورة في إعداد وتنمية قوى العمل الماهرة، وفقاً لمتطلبات سوق العمل وخطط التنمية، أيضاً تنويع وتنمية مهارات وقدرات قوى العمل، بما يمكنها من العمل وتحسين سبل العيش، كما يعمل التعليم والتدريب التقني والمهني على مكافحة الفقر من خلال دورة في مكافحة البطالة والامية وزيادة الانتاج والدخل وتوفير السلع والاغذية المناسبة وباقل الاسعار، أضف إلى ذلك برامج تنمية الاسرة والصحة الانجابية ومكافحة عمل الاطفال.

- ويعمل التعليم الفني والمهني على رفع مشاركة المرأة في المجتمع، من خلال ما يقدمه التعليم الفني والمهني من برامج تعليم وتدريب خاصة بعمل المرأة، أضافة إلى البرامج التعليمية والتدريبية المختلطة ذكور واناث، وهو ما يمكن المرأة من التعليم والتدريب وتوسيع مشاركتها المجتمعية وفي اتخاذ القرار.

- كما أن التعليم والتدريب التقني والمهني يعمل على خفض معدل النمو السكاني، من خلال نشر الوعي المجتمعي في تنظيم النسل، كما أن التحاق الشباب بالتعليم والتدريب يؤدي إلى تأخير سن الزواج والرغبة في مواصلة التعليم، أيضاً دور التعليم والتدريب التقني والمهني في توفير موانع الحمل وخفض معدل الخصوبة، وهو ما ينعكس إيجاباً على خفض عبء الاعالة للأسر ومنه نسبة الفقر.

- وبالنسبة لتردي الوضع الصحي، فدور التعليم والتدريب التقني والمهني يأتي من خلال عمله على رفع مستوى الوضع الصحي، نظراً لما يقوم به من إعداد وتنمية الكوادر الصحية، وتوفير المستلزمات والاجهزة الحديثة والمتطورة، أيضاً توفير الادوية والعقاقير واللقاحات، أضف إلى ذلك دور التعليم والتدريب التقني والمهني في مكافحة التلوث البيئي وتوفير البيئة الصحية، والمنتجات الصحية المصاحبة للبيئة، وكذلك دور التعليم التقني في توفير المنتجات الغذائية، ومكافحة سوء التغذية.

- يعمل التعليم والتدريب التقني والمهني على رفع معدلات الاستثمار نتيجة للزيادة التي يحققها التعليم والتدريب في الانتاجية والناتج وخفض التكاليف ومنها زيادة الارباح التي تدفع المشاريع الاستثمارية في التوسع الافقي في أعمالها.

وهكذا بالنسبة لبقية خائص التخلف الاقتصادي الذي لا يتسع المجال لبيانها، حيث يعمل التعليم والتدريب التقني والمهني على معالجتها ومنها القضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

وفي الاخير يمكن القول بأن التعليم والتدريب التقني والمهني هو السبيل الوحيد الذي يجب على البلدان المتخلفة اقتصادياً السير فيه من أجل الاستغلال الامثل للموارد المتاحة ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاه للفرد والمجتمع.

المراجع:
- الامم المتحدة، منظمة اليونسكو(2012م)،تعزيز التعليم من أجل عالم العمل، منشور،المانيا،اكتوبر.
- الامم المتحدة، منظمة اليونسكو(2013م)،التعليم والتدرب في المجالين التقني والمهني في سطور، منشور، المانيا.
- عادل مجيد العادلي(2013م)،مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد(35)،بغداد.
- لطف راجح الجحيفي (2000م)، اقتصاديات التنمية، مطبوعات جامعة عدن.

أثر مستوى الأداء والاستقرار الحكومي على نمو الاقتصاد اليمني 2006-2020

أ.د: محمد أحمد البركاني
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

■ ملخص:

تمثل المشاهدة الجدولية لبيانات نمو الاقتصاد اليمني في الفترة 2006 -2020 تبايناً في نمو الاقتصاد اليمني بين مدتين شهدتا مستويات مختلفة من عدم الاستقرار الحكومي هما : المدة الأولى من (2006 -2010)حيث كان النمو في حال أفضل بالمقارنة مع النمو في المدة الثانية (2011-2020) حيث سجل الاقتصاد اليمني متوسط معدل نمو للناتج المحلي بالمدة الأولى والثانية على التوالي حوالي (3.9%) و(7-, 7%) يقابله انخفاض كبير في نسبة اجمالي الاستثمارات وعدم تنوعها بشكل أوسع حيث تشير البيانات الى ان معظم الاستثمارات هي محلية ، فيما نجد بالمقابل ارتفاع كبير في (المؤشرات الاجتماعية) نسب البطالة والفقر والامية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.

■ أولاً: مؤشرات الاستقرار الحكومي في اليمن للفترة 2006-2020

شهد اليمن منذ قيام الجمهورية اليمنية عدد من الدورات الانتخابية والأزمات السياسية والتي تمخض عنها اتفاقات وائتلافات بين قوى سياسية في اوقات معينة واختلافات وصراعات في أوقات أخرى.

وقد افرزت تنافس سياسي حقيقي بين عدد من الاحزاب ابرزها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني مما ادى الى تشكيل عدة حكومات ائتلافية بين هذه الاحزاب وخلال فترة الدراسة نجد ان الحكومة اليمنية قد شهدت اكثر من ثمان تشكيلات حكومية تضمن تغيير وتعديل جزئي على تشكيلاتها وبلغت حوالي(259) حقيبة وزراية ابتداءً من حكومة عبدالقادر باجمال 2003-2007وحتى حكومة معين عبدالملك الاولى 2018-2020(المركزي الوطني للمعلومات http://yemen-nic.info) والجدول التالي يوضح لنا التغيير لعدد الحكومات المتعاقبة في الجمهورية اليمنية للفترة 2006-2020

نستنتج من الجدول رقم (1) أعلاه ما يلي:-

1. ان الحكومة الثامنة والتاسعة كانت من نصيب المؤتمر الشعبي العام ويعزى ذلك الى سيطرة المؤتمر على معظم مقاعد مجلس النواب

جدول رقم (1) التغيير الحكومي للفترة من 2006-2020

ترتيب الحكومة	عدد السنوات	رئيس الحكومة	الصفة الحزبية
الثامنة	2007-2003	رئيس الحكومة	المؤتمر
التاسعة	2010-2007	عبدالقادر باجمال	المؤتمر
العاشرة	2014-2011	علي مجور	ائتلاف ثلاثي اللقاء المشترك والمؤتمر وشباب الثورة وسميت حكومة الوفاق الوطني
الحادي عشرة	2015-2014	محمد سالم باسندوة	ائتلاف رباعي المؤتمر والحوثي واللقاء المشترك والحراك الجنوبي وسميت بحكومة الشراكة الوطنية
الثاني عشرة	2016-2015	خالد محفوظ بحاح	حكومة مصغره
الثالثة عشر	2020-2015	عبدالعزيز بن حبتور	حكومة الإنقاذ الوطني
الرابعة عشرة	2018-2016	احمد عبيد بن دغر	المؤتمر والإصلاح والناصري
الخامسة عشرة	2020-2018	معين عبدالملك (الأولى)	المؤتمر والإصلاح والحراك السلمي

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات المركز الوطني للمعلومات وموسوعة ويكيبيديا

في الانتخابات البرلمانية والمحلية للأعوام 2001-2003 والانتخابات الرئاسية 2006 مما اتاح له الفرصة في تشكيل الحكومة دون الرجوع او التحالف مع بعض الاحزاب الممثلة في مجلس النواب، بالإضافة الى ذلك فان استئثار المؤتمر بالسلطة سواء كان عن طريق السلطة الرئاسية او التنفيذية قد اوجد لدى الكثيرين نوع من الاحباط لاسيما احزاب اللقاء المشترك التي رأت في ذلك تراجع عن النهج الديمقراطي من قبل الرئيس صالح من خلال تقديمه لبعض المقترحات فيما يخص تعديل الفترة الرئاسية والبرلمانية والاتجاه نحو تصفير العداد فيما يخص بعد انتهاء فترتي الرئاسة له وهو الامر الذي اثار حفيظة كل القوى السياسية بضرورة التحرك ومنع مثل هذه الاجراءات وهو ما عرف بعدها بثورة الربيع العربي التي من خلالها تم الاتفاق على التنحي عن السلطة

2. تم تشكيل حكومة باسندوه المكونة من جميع الاطياف السياسية ما عداء الحراك الجنوبي بعد ثورة الربيع العربي والتي كانت وفقا والمبادرة الخليجية والتي كان من أولوياتها الاعداد للانتخابات الرئاسية ومؤتمر الحوار الوطني والترتيب للمرحلة الانتقالية وفقا ومخرجات الحوار الوطني الا ان ذلك لم يتحقق بفعل العراقيل التي سادت تلك الفترة منها ماهو سياسي ومنها ما هو عسكري وخصوصا التقدم المستمر للحوثيين واجتياحهم للمدن والمحافظات واخرها العاصمة صنعاء في 21/9/2014

3. حكومة الائتلاف الرباعي (خالد بحاح1) تمت بعد استقالة حكومة باسندوه وبعد دخول الحوثيين العاصمة صنعاء في 21/9/2014 حيث تكونت هذه الحكومة بعد توقيع اتفاق السلم والشراكة بين الحوثيين وكلا من المؤتمر والاصلاح الا انه لم يكتب لها الحياة لأكثر من ستة اشهر فقط بعدها سيطر الحوثيين على جميع مفاصل الدولة ومنها رئاسة الدولة ووضع الرئيس هادي تحت الاقامة الجبريه ان صح التعبير، واستمر الوضع بالعاصمة صنعاء في ظل شلل تام لكل مؤسسات الدولة حتى تاريخ 25/3/2015

4. تم تشكيل حكومة مصغرة تتكون من اهم عشر وزارات لتسيير المرحلة الانقلابية برئاسة (خالد بحاح2) لتتولى ادارة البلاد من خارج العاصمة صنعاء (الرياض) والانتقال بها الى عدن واستمرت قرابة سنة تم بعد ذلك تغييرها

5. تم تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني في 2/10/2016 برئاسة الدكتور عبدالعزيز بن حبتور لإدارة شؤون البلاد ومواجهة الازمات السياسية والاقتصادية بسبب تأثيرات الحرب والحصار الذي فرض على جميع المناطق التي تسيطر عليها ،ودخول البلاد في حرب اهليه أدت الى انقسام بين الأطراف السياسية في كلا من صنعاء وعدن .

6. تم تشكيل حكومة بن دغر في 2016 بعد الإطاحة بحكومة خالد بحاح الثانية من قبل رئيس الجمهورية لأسباب سياسية و إقليمية واستمرت في أداء مهامها لأغلب وزراءها من خارج العاصمة عدن الا انها لم تدوم طويل فقد تم اقالة حكومة احمد عبيد بن دغر في 2018 نتيجة للانتقادات التي وجهة له بالفساد وتبديد المال العام وفقا وقرار الإقالة.

7. تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور معين عبد الملك الذي جاء بعد انتقادات واسعة لفساد رئيس الحكومة الدكتور احمد عبيد بن دغر في 2018 حيث استمرت في أداء مهامها الشكلية من العاصمة عدن ومحافظة مارب وبعض العواصم العربية حتى تم تغييرها بفعل سيطرة المجلس الانتقالي على العاصمة عدن وتم بعدها تشكيل حكومة مناصفة بين الجنوب والشمال.

والجدول التالي رقم (2) سوف يتطرق الى عرض التغيير الوزاري وفقا لدخول وتغيير واستبعاد بعض الوزراء خلال فترة الدراسة

جدول رقم (2) يبين لنا عدد التغيرات في وزراء الوزارات للفترة من 2006-2020

الحكومة	عدد الحقائب	جديد		نقل/ إعادة		استبعاد	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
8	35	35	100%	0	0	0	0
9	35	29	83%	6	20%	29	80%
10	35	30	86%	5	0	30	97%
11	10	9	90%	1	10%	9	90%
12	35	30	86%	5	14%	30	86%
13	39	39	100%	0	0	0	0
14	33	3	09%	30	91%	3	09%
15	37	7	19%	30	81%	7	19%
الإجمالي	259	172	66%	77	30%	108	42%

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات المركز الوطني للمعلومات

يتبين لنا من الجدول رقم (3) أعلاه ما يلي:

1- أن حجم التغيرات في الوزراء قد بلغ(172) وزيراً جديداً و(77) حالة نقل من وزارة الى اخرى او الابقاء عليه حيث هو، كما نجد ان هناك اكثر من (108) حالة استبعاد من التشكيلات الحكومية ونقلهم الى اعمال اخرى وهو امر طبيعي فكل تشكيلة حكومية تتم وفقا لمعطيات وظروف سياسية معينة، ومما تمت ملاحظته ان هناك تغييرات وزارية في فترات زمنية قصيرة جدا مما قد يعني ان هناك وزراء لم يتمكنوا من معرفة طو اقم وزاراتهم، على سبيل المثال وزارة الخارجية والنفط حيث تم تغيير وزراءها بفترة زمنية قصيرة (موسوعة ويكيبيديا، تشكيلات الحكومة اليمنية) ويعزى مثل هذه التغيرات

الى ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها البلاد وماتزال وعن ذلك يتأكد القول بأن التغييرات الوزارية الواسعة كانت تأتي اولا لإرضاء بعض الاشخاص والاحزاب السياسية وثانيا بدو افع وضغوط خارجية وثالثا نتيجة لبعض الاستحقاقات الانتخابية ورابعا للفساد الإداري واضفاء المحسوبية في معظم الوزارات

2- ان معظم التشكيلات الوزارية للحكومات اليمنية تتراوح بين (35-33) حقيبة وزارية فيما عدا حكومة خالد بحاح الثانية (المصغرة) والتي تم تشكيلها بعد اجتياح العاصمة صنعاء من قبل الحركة الحوثية في 21/9/2014 باعتبارها حكومة تسيير اعمال في حين نجد حكومة معين عبدالملك الأولى إضفاء عليها اكثر من خمسة وزراء دولة.

3- ان عملية الدمج والالغاء والاستحداث للوزارات بلغت حوالي (28) تغييراً ما بين الغاء ودمج واستحداث ومن أجل التوضيح حول ما سبق يمكن لنا تبيان حجم الارباك في عمل الحكومات المتعاقبة والوضع السياسي القائم خلال سنوات الدراسة والذي يؤكد لنا ذلك من حجم التعديلات لوزارات الحكومات اليمنية وكذلك عمليات الدمج والالغاء لبعض الوزارات واستحداث اخرى نتيجة لوجود الحاجة لها فمثلا يتم دمج وزارة المغتربين مع وزارة الخارجية ومرة يتم فصلها وكذلك يتم دمج وزارة السياحة والثقافة ومرة يتم فصلهما عن بعض وتم دمج الزراعة والري مع الثروة السمكية والمياه وغيرها من الوزارات، إضافة الى استحداث وزارة الحوار الوطني وأخرى لمجلسي النواب والشورى وفي ذلك دلالة على عدم ثبات الهيكل الوظيفي للوزارات التي كان من نتائجها التأثير على الاداء المؤسسي في كثير من القطاعات بالإضافة الى التداخل في الاختصاصات فيما بين الوزارات وقطاعاتها المختلفة مما يودي الى ازدواجية في العمل وتضييع للوقت والجهد وانعدام الاستقرار الوظيفي البناء كما أن عمليات الاستحداث والدمج والالغاء أدت الى زيادة التكاليف المالية على الموازنة العامة نتيجة لقيام السلطة السياسية باسترضاء اصحاب النفوذ والمؤثرين في الساحة الوطنية والمحاصصة السياسية والمناطقية وغيرها

خلاصة القول ان التعددية الحزبية لعبت دورا سلبيا في حالة عدم الاستقرار الوزاري والذي نتج عنه الاداء الضعيف لعمل الحكومات وبالتالي ادى الى تبديد الامكانات وعدم اغتنام الفرص مما ادى ذلك الى تدهور في الاقتصاد و انتشار المحسوبية والرشوة وضياع هيبة الدولة وصولاً إلى ثورة الشباب و اندلاع الحربٍ الجارية.

■ ثانيا: مؤشرات النمو الاقتصادي في اليمن للفترة 2006-2020

مرت اليمن بحالة عدم الاستقرار السياسي منذ تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 التي اعقبها حرب أهلية عام 1994 أدت الى خسائر اقتصادية كبيرة في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية الا ان الوضع تحسن نوعا ما خلال السنوات اللاحقة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى وشهدت نوعا من الاستقرار الاقتصادي حتى العام 2011 الذي انطلقت فيه ثورة الشباب تزامنا مع ثورات الربيع العربي في كلا من تونس ومصر وليبيا فقد شهدت اليمن حالة احتقان سياسي وتدخلت دول الخليج العربي بمبادرة اسموها بالمبادرة الخليجية للحفاظ على عدم انهيار النظام السياسي الا ان الأمورلم تسيروفقا لذلك حيث تمكنت الحركة الحوثية من السيطرة على المحافظات الشمالية ودخول صنعاء في 21/9/2014 مما أدى الى دخول البلاد في حرب مفتوحة منذ العام 2014 وهذا أدى إلى حدوث شرخ في النسيج الاجتماعي والمؤسسي يتزايد في الاتساع يوما بعد آخر وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي انكمش بمقدار 34.6 بالمائة منذ نهاية العام 2014-2015 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2015 : 1) كما أدى الصراع القائم إلى توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع وتسبب في نقصان حاد في فرص العمل والدخل لدى السكان في القطاعين الخاص والعام وفي المقابل ارتفعت الكلف التشغيلية بشكل كبير ويعزى الكثير منه لعدم الاستقرار الأمني وشحة الواردات بينما انخفضت نسبة الطلب انخفاضا هائلا مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى ذلك توقفت تقريبا الصادرات من الغاز والنفط منذ العام 2015 ولم يتبقى سوى ما يقارب ال 10 - 15 بالمائة من الطاقة الإنتاجية و انخفضت التحويلات المالية بشكل كبيرلعدة أسباب ، منها القيود التي فرضت على التحويلات للقطاع المصرفي اليمني بالإضافة الى اسباب اخرى مثل السياسات والإجراءات الجديدة التي فرضتها الدول الكبيرة في مجلس التعاون الخليجي على المغتربين اليمنيين خاصة منذ بداية العام 2018 كذلك تعطلت معظم المهام الأساسية للبنك المركزي اليمني بسبب الصراع الدائر وأدى تقاسم البنك بين أطراف الصراع إلى تفاقم التحديات والصعوبات الاقتصادية لدرجة أن إيصال المساعدات الإنسانية أصبح يتطلب كلفة عالية ويصاحب ذلك مصاعب وتعقيدات كثيرة (البنك الدولي، 2018 :1) علاوة على ذلك أن استمرار الصراع يؤدي إلى انقسامات وتفكك في المؤسسات والهيئات الوطنية ويعزى ذلك التفاقم جزئيا إلى الوضع الاقتصادي البائس الذي يطغى على البلد وغياب سلطة الدولة وشرعيتها ويعتقد أن هذا الوضع المعقد للبلد سيستغرق سنوات من التعافي وإعادة الإعمار من أجل إحلال السلام وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقا

جدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 2006-2020

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليون ريال)	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليون ريال)	معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نمو نصيب الفرد السنوي
2006	2380299	4,495,179	4.64	23.27	1036	20.0
2007	2463015	5,099,905	3.48	13.45	1131	9.2
2008	2561890	6,072,272	4.01	19.07	1288	13.9
2009	2667820	5,772,915	4.13	-4.93	1197	-7.1
2010	2756324	6,786,814	3.32	17.56	1238	3.4
2011	2340439	6,644,660	-15.09	-2.09	1187	-4.1
2012	2391614	6,875,253	2.19	3.47	1231	3.7
2013	2477474	7,468,564	3.59	8.63	1286	4.5
2014	2214680	7139534	-10.61	-4.41	1191	-7.4
2015	1540147	5729031	-30.46	-19.76	957	-19.6
2016	1315199	5,316,938	-14.61	-7.19	748	-21.8
2017	1184179	5190032	-9.96	-2.39	707	-5.5
2018	1168250	5231552	1.35-	0.8	769	0.08
2019	1186893	5341415	1.6	2.1	814	0.06
2020	1157540	5074344	2.47-	5.0-	*854	0.05

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتب الإحصاء السنوية 2017-2019، فصول الحسابات القومية

يتبين لنا من الجدول رقم (4) أعلاه ما يلي:-

- ان الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2006-2010 يتأرجح ما بين (3-4%) فيما نجد ان العام 2006 هو الأعلى ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار النفط العالمية التي ساهمت في زيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة للدولة (البنك المركزي اليمني ، 2006 : 9) كذلك نجد ان الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 كان ايجابياً بغض النظر عن المستوى المتدني للنمو ويعزى ذلك الى حالة الاستقرار النسبي في اليمن سواء على المستوى الأمني او الاقتصادي.

- ان الناتج المحلي الإجمالي خلال الاعوام 2011-2013 كان منكمشاً بمعدل (-15.09) حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (2340.4) مليار ريال بفارق (415.9) مليار ريال عن العام 2010م ويعزى هذا الانكماش الى توقف اغلب القطاعات الانتاجية نتيجة للازمة السياسية وما صاحبها من مظاهرات واعتصامات تزامنت مع مواجهات مسلحة وما نتج عنها من اثار سلبية على مختلف الأصعدة ومن تراجع مستويات الخدمات ، حيث انخفض النمو الحقيقي للقطاعات الغير نفطية بنسبة (14.5-%) مقارنة بنمو نسبته (3.19%) خلال العام 2010 (البنك المركزي اليمني ، 2010: 9)

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً بلغ في المتوسط السنوي حوالي (16.41-%) سنويا خلال الفترة 2014-2017 وتراجعت قيمة الناتج المحلي الحقيقي بشكل كبير من 2214.7مليار ريال عام 2014 الى1184.2 مليار ريال عام 2017 هذا وقد انعكست تلك التطورات السلبية في انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات المقارنة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي (4.5-%) وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت في عام 2015(-30.46 %) و (15.09-%) عام 2011 و (14.61-%) عام 2016 ثم تحسن الوضع نسبياً ليحقق نموا سالبا ولكن بمعدل اقل مما كان عليه سابقا حيث بلغ عام 2017 معدل النمو (9.96-%) وترجع تلك التطورات الى العديد من الأسباب أهمها تداعيات المشهد العام المحتقن والمعقد في اليمن والاثار المباشرة والغير المباشرة لاستمرار الصراع والتي أدت الى تدمير قاعدة واسعة من البنى التحتية والعديد من المنشآت الإنتاجية والسلعية والخدمية العامة والخاصة على حد سواء وتعطيل الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية إضافة الى الازمات الحادة في السيولة النقدية وشحة توفر المشتقات النفطية كالوقود والكهرباء والمواد الأساسية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الضرورية (كالتعليم والصحة) بالإضافة الى تعليق الدعم التنموي من الجهات الإقليمية والدولية .(وزارة التخطيط ، 2021 : 2)

- سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2018-202 نموا سالبا في متوسطه بلغ (2.22-) حيث نجد ان النمو تعافى تدريجيا خلال العامين 2018-2019 مقارنة بالأعوام

السابقة ويعزى هذا التعافي النسبي الى.\ فيما نجده تراجع عام 2020 بحوالي (-2.57) ويعزى هذا التراجع الى تواصل الاضطرابات والصراعات الداخلية وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة لشحة الامطار والجفاف وعزوف المزارعين عن الإنتاج نتيجة الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بالإضافة الى انخفاض الاستهلاك الخاص نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم التي وصلت الى (35%) وتراجع الصادرات وخاصة النفط والغاز (التقرير الاقتصادي الموحد ، 2021 : 32)

- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (1036) دولار عام 2006 الى (707) دولار عام 2017 بفارق وقدره (329) دولار

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في اليمن من (1036) دولار لعام 2006م إلى 1288 دولار لعام 2008 وبنسبة ارتفاع بلغت (124)%, ويعزى سبب الزيادة إلى معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسن أدائه لارتباطه بصورة طردية مع زيادة و انخفاض عائدات الطاقة في اليمن خلال الفترة نفسها وهو كما تم توضيحه سابقاً.

- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في اليمن من (1288) دولارلعام 2008 إلى (1197) دولار في عام 2009 ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائدات النفط وتراجع إنتاجية جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية مما سبب في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وإلى ضعف وهشاشة الأداء الاقتصادي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية الرئيسية في اليمن.

- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (1238) دولار لعام 2010 إلى (1187) دولار في عام 2011 وترجع أسباب الانخفاض إلى الثورة الشبابية في البلاد والأوضاع السياسية والأمنية التي انعكست على تدني أداء المؤشرات الاقتصادية ثم أخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد للفترة من -2012 2014, نظراً لارتفاع أسعار النفط العالمية ثم تراجع لعامي -2015 2016 2017 إلى (-957 -748 707) دولار على التوالي نتيجة الأوضاع السياسية الداخلية للبلاد و اندلاع الأزمات السياسية والحرب منذ عام 2015 وهو مما سبب في توقف الأنشطة والتشغيل والاستثمار للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية في اليمن.

تفاقمت منذ أواخر عام 2016 (IMF,2016) معظم موظفي الدولة والمتقاعدين بدون مرتبات وسط تعثر برامج الخدمات العامة وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية وبالقيمة المطلقة حيث قدر أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2010 قدرت بحوالي 34.6 مليار دولار خلال الفترة 2015 - 2017 وبدون تحقيق السلام العاجل والعادل والمستدام وتحييد الاقتصاد عن الحرب والصراع فإن الخسائر مرشحة للتزايد ويتوقع أن تصل 49.9 مليار دولار بحلول نهاية عام 2018(وبحلول 2020 الى حوالي (93.4) مليار دولار(وزارة التخطيط ، 2021: 3-2)

جدول رقم (5) يوضح حجم الخسائر في الناتج المحلي للفترة من 2015-2020

العام	الناتج المحلي الكامن بدون حرب (مليار دولار)	الناتج المحلي الفعلي مع الحرب (مليار دولار)	الفارق	نصيب الفرد/ دولار	
				بدون حرب	مع الحرب
2015	33.2	33.2	0	957	840
2016	34.6	23.1	11.5	748	597
2017	36.4	19.7	16.7	707	552
2018	38.2	17.8	20.4	759	363
2019	40.1	17.5	22.6	814	364
2020	42.1	19.9	22.2	854	340
الإجمالي	224.6	131.2	93.4	4839	3056

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد34 يونيو 2018،ص3

ويتبين مما سبق ايضا ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مستوى متدني للتنمية باليمن نظرا للخسائر الكثيرة التي تعرض لها الاقتصاد حيث يعود ارتفاع الخسائر الاقتصادية في اليمن عن متوسط خسائر النزاعات في الإقليم والعالم إلى تر افق الحرب مع إغلاق بعض المنافذ الجوية والبرية وتقييد حركة التجارة الخارجية وتعثر إنتاج وتصدير النفط والغاز الذي مثل شريان الحياة للاقتصاد الوطني وغياب الكهرباء كلياً من الشبكة العامة عن مناطق واسعة في البلاد، إضافة إلى انقسام مؤسسات الدولة النقدية وكذلك ظهور أزمة السيولة الحادة في الموازنة العامة والنظام المصرفي التي

نستنتج مما سبق ان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة يعد انعكاسا للأوضاع السياسية التي سادت خلال الفترة ويمكن توضيحها بثلاث مراحل الأولى من (2006-2010) وفيها كان الناتج المحلي ينمو إيجابيا ولكن متذبذب واهم ما شهدته هذه الفترة من تطورات سياسية تمثلت في (الانتخابات الرئاسية والحراك الجنوبي وحروب صعدة وتنظم القاعدة) اما المرحلة الثانية والممتدة من 2011-2014 والمرحلة الثالثة (2015-2020) فقد سجلت التغيرات النسبية في الناتج المحلي انكماشاً خلال فترتهما ويعزى ذلك الى الاحداث السياسية التي زامنتهما.

تطور مصلحة الضرائب في اليمن

عبدالله عبدالرحمن السقاف

■ شكلت الضرائب منذ ظهورها بأشكالها في المجتمعات البدائية وإلى يومنا هذا، وهي إحدى أهم وسائل تجسيد التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وفي العقد الثالث من القرن الماضي، بات واضحا لدى المختصين، بأنَّ الضريبة لا تتوقف عند حدود بعدها المالي، المتمثل بتوزيع الأعباء المالية اللازمة للإنفاق العام بين أفراد المجتمع على وفق مبدأ القدرة التكليفية، وذلك لتأمين الحاجات العامة التقليدية ليس لأبناء المجتمع فحسب، وإنما أصبحت لها أبعاد أخرى, باعتبارها إحدى أهم أدوات الدخل في توجيه الاقتصاد القومي.

■ فبالإضافة للبعد المالي تأكد البعد الاقتصادي لها، والبعد الاجتماعي، والبعد ا لسيا سي .

تعد الضرائب من اهم ايرادات موازنة الدولة وتشكيل ما نسبته 25-30% بها تقريباً و للضرائب دوركبيروهام في شتى مناحي الحياة وبالتحديد اقتصاديه والاجتماعية ، حيث تعتمد عليها الحكومات لتقديم الخدمات العامة.

كما ان عدد من الدول غيرالنفطية في العالم تتخذها اداة مهمة لتمويل موازنتها و تشكل 60% الى 70% من مجموع مواردها ولتحقيق هذه المؤشرات فأنه يتطلب كفاءة عالية في اداء الضريبي لتحصيل الموارد المالية وتنميتها وبما يؤدي الى لنهوض بالاقتصاد الوطني,

وقد اهتمه الجمهورية اليمنية في تطوير مصلحة الضرائب برغم من تغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية وكانت المراحل هي على النحو الاتي:

■ المرحلة الأول: إعادة تأسيس النظام الضريبي

خلال الفترة (1990-1994م) تميزت هذه الفترة بتحقق الوحدة اليمنية في "22" مايو 1990م وإعلان الجمهورية اليمنية، وتم إعادة تقنين التشريعات القانونية بصورة عامة ومنها التشريعات الضريبية وتم بموجبها تحديد معالم النظام الضريبي وهذه القوانين هي:

أ. قانون ضرائب الدخل رقم "31" لسنة 91م ومن أهم سمات هذا القانون:-

1. توحيد إجراءات الحصر والربط والتحصيل لمختلف ضرائب الدخل، كما تضمن هذا القانون الضريبة على التصرفات والمبيعات بواقع 3% من قيمة العقد
2. إقرار التحصيل تحت حساب ضرائب الدخل، والذي حقق تقدماً كبيراً جداً في تحصيل الضرائب خلال هذه الفترة وما بعدها، كما أن هذا النظام أصبح مصدر معلومات هام جداً للإدارة الضريبية .
3. أوجد آلية مستقلة وواضحة المعالم للتقاضي من خلال إنشاء محاكم ضريبية مستقلة وشعب ضريبية متخصصة في المحاكم الاستئنافية في الجمهورية
4. حدد الشرائح للدخول الخاضعة من 3% وتنتهي 36% بحيث يتوقف التصاعد في ضريبة المرتبات والأجور وضريبة العقارات المؤجرة عند نسبة 16% ولغير المقيم 22%
5. بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية الصناعية، يكون الخضوع بنسبة 28% للأفراد و32% لشركات الأموال ووحدات القطاع الاقتصادي ، ونسبة 36% للشركات ذوات الامتياز بجميع أنواعها (غير المقيمة) [وفقاً للبندين "4 ، 5" فإن نسبة الخضوع في ضرائب الدخل تختلف باختلاف الكيان القانوني للمنشأ]
6. الشركات النفطية لها وضع خاص بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بحسب الاتفاقيات المبرمة مع الدولة، أما ضريبة المرتبات والأجور فإنها تخضع لأحكام قانون ضرائب الدخل
7. شهدت هذه الفترة تقدم ملحوظاً في تحصيل الضرائب على الرغم من الأثر المباشر على بعض الأوعية من خلال الإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار.

ب. قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم "70" لسنة 91م ومن أهم سماته:-

1. تحديد السلع الخاضعة والتي حصرها في حدود "34" سلعة بما فيها القات.
2. تحديد نسبة الخضوع والتي تتراوح معدلاتها من 5% حتى 25% مع تطبيق ضعف هذه النسب

على السلع المستوردة.
3. حدد الضريبة على المشتقات النفطية المحلية والمستوردة بمبالغ مقطوعة منخفضة تتراوح ما بين 5 فلس للتر الواحد وحتى 25فلس للتر الواحد .
4. حدد مبالغ أيضاً مقطوعة للسجائر ذات العلامة المحلية بو اقع 7 ريال للعلبة وكذلك 8 ريال للعلبة من السجائر ذات العلامة الخارجية، أما التبغ المستورد فقد حدد نسبة الخضوع بو اقع 60% .
5. أعتمد هذا القانون نفس آلية التقاضي الواردة في قانون ضرائب الدخل حتى يتم توحيد إجراءات التقاضي الضريبة ولا تزال المصلحة تحافظ علي هذه الآلية وتسعى في اعتمادها للضريبة العامة على المبيعات.
ج . قانون فرض ضرائب الدمغة رقم "44" لسنة 91م
د . قانون الضريبة على المركبات رقم "45" لسنة 91م
هـ . القرار الجمهوري رقم (29) لسنة 93م بشان اللائحة التنظيمية لمصلحة الضرائب وبموجب هذا القرار تم تحديد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب و إنشاء إدارة عامة للضرائب على الشركات وحدد نطاق اختصاصها بالاتي :-
1. شركات الأموال بأنواعها المختلفة .
2. الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاعين العام والمختلط
3. المكلفين الأجانب أياً كانت كياناتهم ا لقا نو نية
ز- قرار مجلس الوزراء رقم (164) لسنة 92م بشان الرسوم القنصلية وينضم هذا القرار تحصيل الرسوم القنصلية في البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج:
استمر العمل بهذه القوا ينين والقرارات خلال هذه الفترة دون إجراء تعديلات عليها نظراً لحداثة إقرارها وحتى تكون الإصلاحات والتعديلات عليها بما يحقق تطويرها .

■ المرحلة الثانية: الإصلاحات الضريبية خلال الفترة 95-97م:-

مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 95 قامت الحكومة بإجراء تعديلات في الفترة 97-95م تهدف إلى تحسين النظام الضريبي ويمكن تلخيصها في الاتي:-

أ- تعديل قانون ضرائب الدخل رقم "31" لسنة 91م بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم "3" لسنة 1995م ، والذي أجاز ربط الضريبة بنظام الربط المقطوع
ب- تعديل قانون ضرائب الدخل بموجب القانون رقم "13" لسنة 96م وبموجبه تم:-
1. توحيد نسبة الضريبة على شركات الأموال وشركات الأشخاص بنسبة 35%
2. الإبقاء على نسبة الضريبة على الأفراد بو اقع 28%
ج- تعديل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات أكثر من مره بموجب القوانين التالية:-
- القرار الجمهوري بالقانون رقم "4" لسنة 95م وبموجبه تم إقرار الاتي:-
- تحديد كيفية احتساب الضريبة على السلع المنتجة والمصنعة
- تحديد نسبة الخضوع للسجائر ذات العلامة المسجلة محلياً بو اقع 60% والسجائر ذات العلامة المسجلة خارجياً بو اقع 65%
د- القرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 96م والذي بموجبة تم توسيع قاعدة السلع والخدمات الخاضعة إلى 98 سلعة وخدمة حسب الجدول المرفق بالقانون وتم إخضاعها بنسب متفاوتة من 5% حتى 40% عدا السجائر والتي أصبحت كما يلي :-
1. السجائر ذات العلامة المسجلة محلياً 60%
2. السجائر ذات العلامة المسجلة خارجياً 65%
3. السجائر المستوردة 80%
هـ تعديل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات بموجب القانون رقم " 4" لسنة 97م وقد تم توضيح ملامح الاصلاحات الضريبة في هذا القانون ومن أهمها:-
1. إخضاع السلع غير الواردة في الجداول المرفقة بالقانون بنسبة موحدة بو اقع 10% وبهذا اتسع نطاق الخضوع لضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات
2. أوجد أحكام تفصيلية في احتساب الضرائب والغرامات وتقديم الإقرارات ا لشهرية .
3. حدد الجدول رقم "1" المرفق بالقانون "25" سلعة وخدمة الخاضعة بنسب متفاوتة لأقل أو أكثر من 10% .
4. حدد الجدول رقم "2" المرفق بالقانون السلع المعفية من ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات، وهذا خلافاً للقوانين السابقة التي كانت تحدد السلع والخدمات الخاضعة وما عدا ذلك يعتبر في حكم المعفي.
هـ- تعديل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات بموجب القانون رقم " 4" لسنة 97م وقد تم توضيح ملامح الاصلاحات الضريبة في هذا القانون ومن أهمها :-
• إلغاء القانون السابق رقم "45" لسنة 90م بشان الضريبة على المركبات
• إضافة تحصيل هذه الضريبة على قيمة الكمية المباعة والمسحوبة لكل لتر بنزين سواء كان مستورد أو منتج محلياً بواسطة وزارة النفط والثروات المعدنية أو أحد فروعها أو مصلحة الجمارك وتوريدها لحساب مصلحة الضرائب وهذا يعتبر تنفيذاً لما تقدمت به مصلحة الضرائب في المراحل السابقة .

■ المرحلة الثالثة الإصلاحات الضريبية للفترة 98-99:-

تضمن برنامج الإصلاحات الضريبية قيام الحكومة بإجراء تعديلات في الفترة 98-99م تهدف إلى تحسين النظام الضريبي ويمكن تلخيصها في الاتي:-
أ- تعديل قانون ضرائب الدخل رقم "31" لسنة 91م بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم "12" لسنة 99م والذي بموجبة تم :-
1. تطبيق هيكلة جديدة لاحتساب الضريبة حيث تزداد الضرائب بزيادة الدخل لأكثر من 36 الف ريال
2. تم رفع نسبة الضريبة على المرتبات والأجور إلى 20% بالنسبة للمقيم وإلى 35% لغير المقيم
3. إعفاء ضريبة العقارات المستغلة من مالكيها في أنشطتهم المختلفة .
4. أوجد نظام الربط بالمبلغ المقطوع بالنسبة لصغار المكلفين وكذلك الربط بالنسبة المقطوعة للمكلفين الذين لا يمسكون حسابات منتظمة
5. أدخل العديد من الإصلاحات ضرائب الدخل مثل :-
• وضع حلول للمشاكل القائمة المتعلقة بالديون المعدومة والمخصصات الفنية

الخاصة بشركات التامين وغيرها .
• معالجة الإشكالات القائمة وتوحيد القواعد المتعلقة بمخصصات البنوك مقابل الديون المعدومة وذلك مع قانون البنك المركزي
• سهلت عملية جدولة الإهلاك وحدد نسبة الغرامات
• حدد ضريبة العقارات المؤجرة بواقع إيجار شهر في السنة
• وحدد نسبة الخضوع في ضرائب الدخل لكافة المكلفين بواقع 35% لمختلف الكيانات القانونية.

ب- تعديل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم "23" لسنة 99م ومن سماته:-
• توسيع قاعدة ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات لتحتوي على كافة السلع والخدمات غير الواردة في الجدولين (1،2) المرفقة بالقانون.
• تم إلغاء التمييز بين الضرائب على السلع المحلية والسلع المستوردة فيما عدا بعض السلع المحددة بموجب نص قانوني في ذات الجدول المرفق بالقانون مثل الفواكة والخضروات .... الخ.. تم إنشاء آلية لتحديد مديونية الضرائب للتخفيف من التهرب.
• تم إقرار الضريبة من واقع سعر البيع للمستهلك لعدد من السلع مثل :- (المشتقات النفطية - المشروبات الغازية - المياه المعدنية والصحية - السجائر بواقع 60% حتى 80%) بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم "23" لسنة 99م تم ولأول مرة إعفاء المواد الداخلة في صناعة السلع والمنتجات المعفية.

ج- صدور القانون رقم "5" لسنة 98م بشان إلغاء القانون رقم "44" لسنة 91م بشان ضرائب الدمغة.

■ المرحلة الرابعة الإصلاحات الضريبية خلال الفترة 2000-2004م:-

تضمن برنامج الإصلاحات الضريبية قيام الحكومة بإجراء بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات ليسهم في تحسين النظام الضريبي كالآتي:-
• إصدار القانون رقم "19" لسنة 2001م بشان الضرائب العامة على المبيعات والذي سوف يحل محل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم "70" لسنة 91م وتعديلاته .
• تم تأجيل التنفيذ للضريبة العامة على المبيعات حتى 1/7/2005م .
• تم إدخال إصلاحات على قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات وذلك بإخضاع العديد من الخدمات مثل خدمات الهاتف السيار ، وخدمات الإعلانات ، خدمات البريد السريع ، خدمات القنوات الفضائية المشفرة وذلك بموجب القانون رقم (14) لسنة 2004م بتعديل القانون رقم "70" لسنة 91م وتعديل القانون رقم 19 لسنة 2001م.
• بموجب القانون رقم "19" لسنة 2001م والذي سيتم العمل به في 1/7/2005م سيتم توسيع قاعدة الخضوع وظهور العديد من الإصلاحات مثل:-
1. توحيد النسبة المطبقة بواقع 10%.
2. الحد من الإعفاءات بموجب قائمة محددة .
3. العمل بالمعدل الصفري للسلع المصدرة.
• صدور قرار رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم "19" لسنة 2003م بإنشاء المحاكم الضريبية في أمانه العاصمة ومحافظة عدن.
• صدور قرار مجلس الوزراء رقم "253" لسنة 2003م بشان الرسوم القنصلية .
• تنفيذ الضريبة بنظام الربط المقطوع وفقاً للقانون رقم "12" لسنة 99م .
• تنفيذ نظام الربط الذاتي .
• توجيه المكلفين بتوريد الضريبة مباشرة إلى البنوك والتنسيق مع البنك المركزي بهذا الشأن.
• الاستمرار في تحديث نظام المكلفين (الرقم الضريبي الموحد) والذي بدأ من عام 97م .
• إنشاء وحدة كبار المكلفين بموجب القرار الجمهوري رقم "140" لسنة 2000م.
• استحداث نظام جديد لتقرير الضرائب بحسب قاعدة المعلومات.
• تقدم كبير في تسهيل الإجراءات الإدارية من أجل رفع كفاءة الإدارة الضريبية.
• الاستمرار في متابعة وتنفيذ نظام الرقابة على السجائر بنظام البندول والذي بدأ العمل فيه من عام 97م للحد من التهرب الضريبي وهذا يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم "166" لسنة 99م بشان الضرائب غير المباشرة بالإجراءات المنظمة للمراقبة والتفتيش والحجز على السجائر المنتجة محلياً والمستوردة غير الملصق عليها 0طوابع البندول أو الملصق عليها طوابع مزورة أو سبق استخدامها.

المرحلة الخامسة: الخطوط العرضية والمستهدفة للفترة 2005-2010م:-
تضمن برنامج الإصلاحات الضريبية قيام الحكومة بإجراء بتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات في هذه الفترة كالآتي:-
1. تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات بما يحقق تكافؤ الفرص ومنع الازدواجية في الضرائب العامة على المبيعات مع ضرائب الإنتاج والاستهلاك .
2. تعديل قانون ضرائب الدخل بما يتوافق والمرحلة الحالية والتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية في هذه المرحلة .
إعادة هيكله مصلحة الضرائب بما ينسجم والتعديلات في النظام الضريبي الجديد إخراجها من البلاد وبما يؤدي الى لنهوض بالاقتصاد الوطني وتنميتها.

■ ومن الأهداف الرئيسية لكل مصلحة ضريبية الوصول الى الاتي:

1. التحول إلى التكنولوجيا الرقمية في كافة الأعمال الضريبية.
2. توحيد وتسهيل الإجراءات والقوانين الضريبية الرئيسية.
3. تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب.
4. تحسين بيئة العمل وزيادة درجة رضا العاملين .
5. رفع كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.
6. ضبط السوق غير الرسمي وحثه على الدخول في الاقتصاد الرسمي.
7. رفع درجات رضا المتعاملين والمواطنين عن مصلحة الضرائب.
8. رفع كفاءة العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.
9. تغيير الثقافة ونشر الوعي في المجتمع الضريبي خلال عملية التطوير. وتنميتها.

Since 1958

شركة جمعان للتجارة والإستثمار

Jumaan Trading & Investment Co.

شريك التنمية

المعدات الثقيلة

القطاع الصناعي

القطاع الزراعي والبحري

مولدات ماج دوسان اليابانية | الطاقة المتجددة | حراثات ارماتراك

زيوت ماج | دكاكة ساكاي اليابنية | رافعه شوكية هيلي

الإدارة العامة
العنوان: اليمن . صنعاء . التحرير
رقم الهاتف: 3/ 4/ 9671272232+
رقم الهاتف: 3/ 2/ 9671480441+

فرع صنعاء
العنـــوان: اليمن . صنعاء . شارع الزبيري
رقم الهاتف: 01207411

فرع.باب اليمن
العنوان: اليمن . صنعاء . باب اليمن
رقم الهاتف: 01244278

فرع باجل : 03505011

فرع عدن
العنوان: اليمن . عدن
رقم الهاتف: 02303700

فرع الحديدة
العنوان: اليمن . الحديدة
رقم الهاتف: 03262586

فرع المكلا: 05308272

www.jumaanco.com

info@jumaanco.com

مبادرة (الحزام الطريق) الصينية وإنعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي في اليمن

مدينة عدلان

■ تأتي مبادرة (الحزام الطريق) الصينية بفوائد ملموسة كبيرة لشعوب الدول المطلة على طريق المبادرة، فيمكن لليمن أن تلعب دورا محوريا كبيرا فيما لو استغلت إمكانياتها من الموارد والموقع الجغرافي فالعلاقة الصينية اليمنية علاقة طويلة وقديمة ومستمرة منذ آلاف السنين ولدى البلدين نقاط متشابهه في التاريخ وفي مجالات أخرى من أهمها الملاحة البحرية وطريق الحرير القديم الذي كان لليمن دور كبير فيه.

فمبادرة (الحزام الطريق) الذي أطلقها الرئيس الصيني شين جين بينغ عام 2013م تحظى بترحيب وإحترام من معظم شعوب العالم ومنها الدول العربية.

■ اليمن أحد الدول العربية التي تولها الصين إهتماما وذلك من حيث موقعها الجغرافي وموانئها الواقعة في وسط الملاحة العالمية وخاصة ميناء عدن ، أن اليمن محطة مهمة في طريق الحرير البحري والبري منذ القدم حيث لعبت دوركبيرفي ربط التجارة بين الشرق والغرب من خلال موانئها القديمة الواقعة على طريق الحرير القديم كميناء الشحروشرمة بحضرموت وقنا بشبوة ولازالت هذة المدن قائمة وبعض موانئها تحتاج لانعاش وتعميق اليمن جزء من مشروع (الحزام الطريق) فاليمن لاتحتاج الى دراسات إقتصادية لكي تكون احد المحطات الفاعلة ضمن مبادرة (الطريق الحزام) لما تتمتع به من موقع ، كما أن باب المندب الممر العالمي الطبيعي التي يقع ضمن المياة الاقليمية جنوب اليمن والذي تمر خلاله 4 ملايين ناقلة بضائع سنويا تحمل على ظهرها مئات الملايين من الحاويات يعد هذا المنفذ ذات اهمية بالنسبة للصين فهو الطريق التي يربط تجارتها بشمال افريقيا واوروبا.

القارئ للمشهد الحالي ان السعودية تبحث لها عن مخرج من الأزمة اليمنية ،ويتضح هذا جليا بعد بناء علاقات اقتصادية مع الصين وسيما بعد إطلاق الرؤية السعودية (2030) تواكبا مع مبادرة طريق الحزام الصينية والتي تهدف لبناء استثمارات صينية ومشاريع للبنية التحتية وبناء سكك و أنابيب نفط وتشغيل موانئ ..كل هذا يحتاج أن تمر تلك الاستثمارات عبر ممرات آمنة لتصل للأراضي السعودية وهذا يستوجب خلق مناخا مستقرا سياسيا واجتماعيا في المنطقة الواقعة على طريق الملاحة وطريق الحرير القديم.

واليمن تعد من البلدان التي تتصدر مواقع وموانئ تشرف على المحيط الهندي مرورا بالبحر العربي وخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر وهناك مصالح ستجعل السعودية ترفع يدها عن إدارة الموانئ وكذا حصار المطارات و ليس هذا بغريب لأ نه ينصب في صميم مصالحها الاقتصادية مع الصين بل ويمثل أحد سبل ومرتكزات السلام التي ينبغي على الاقتصادين والساسه في اليمن الاستفاده منهما سيما في ما يتعلق بالاهتمام بالجانب الاقتصادي كأولويات الحل السياسي .... النسيج اليمني مترابط والنهوض بالاقتصاد في أي تسوية سياسية سيكون له أثر على الشعب اليمني ككل..السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة والاستفادة من رغبة السعودية والبحث عن الاستقرار مقابل الاقتصاد يتطلب رسم رؤية تتوافق مع هذا وتكون أساسياتها بناء علاقات اقتصادية مع الصين واشراكها في إعادة الإعمار عبر الاستفادة من العلاقات السعودية ومخرجات القمم الصينية العربية حيث إن جميع الدول الخليجية لديها علاقات جيدة مع الصين فقد قدمت رؤى مختلفة لمواكبة مشاريع المبادرة فالكويت اطلقت رؤية 2050 وقطر2030وعمان 2040 ورؤية الامارات لإحياء طريق الحرير، كل هذة المستجدات في المنطقة تفتح آفاق أمام اليمن لحل مشكلاتها الاقتصادية فاليمن منذ عام 2013م وقعت عدة اتفاقيات مع الصين والعمل على تنفيذ هذة الاتفاقيات في إطار التعاون الاقتصادي لدول المنطقة وتبادل المنافع التي سيعززالاقتصاد اليمني ويخرجه من عنق الزجاجة

خطط إنقاذ وإنعاش الإقتصاد اليمني

(الجزء الثاني)

ذي يزن الاعوش
مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ألمانيا - برلين

■ يظن الكثير أن معالجة الاقتصاد لا تتم إلا بالإمكانيات الهائلة والمقومات الجبارة, صحة هذا الأمر محصورة للغاية وفي حالات معينة حيث أن محور علم الاقتصاد يقوم على معالجة المشاكل بأبسط المقومات والامكانيات حسب ما هو متاح وذلك لتحقيق مبدأ الكفاءة والتي تقوم على بلوغ الأهداف بأقل كلفة ممكنة, وهنا يُجبر الاقتصاديين على الضغط الفكري وإخراج العبقرية الاقتصادية الكامنة لوضع خطط واستراتيجيات وبرامج عمل مبسطة وقابلة للتنفيذ تعمل على دفع وتعزيز الاقتصاد, لهذا السبب تم تخصيص هذا الجزء لطرح الخطط الاقتصادية التي تركز على إدارة العمليات وتنفيذ الإجراءات الداعمة للاقتصاد بدون اللجوء الكامل للمتطلبات المالية.

■ خطة دعم السوق

يعتبر السوق من الحلقات المهمة في الاقتصاد كونه نقطة الالتقاء بين المنتجين والمستهلكين وفيه تتفاعل قوى العرض والطلب محدده بذلك ملامح الدورة الاقتصادية ما بين الانتعاش والركود, لذا فإن التأثير على السوق من الاستراتيجيات المؤثرة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والذي يبني على تدخل الدولة الأمر الذي تدعمه كثير من النظريات الاقتصادية كما هو الحال في النظرية الكينزية.

تركز الفكرة الرئيسية للخطة على توجيه قدرة الدولة وإمكانياتها نحو دعم السوق بغرض رفع القدرة الشرائية لدى المواطن بالتالي رفع معدلات النشاط والانتاج المحلي وخلق فرص عمل تجارية بسيطة تعمل على تخفيف معدلات البطالة والفقر, وتتمثل الجهة المتبنية للخطة في وزارة التجارة والصناعة, أما الجهات المشاركة فتتمثل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل, البنك المركزي, منظمات المجتمع المدني.

المدى الزمني لتطبيق الخطة لا يتجاوز السنة مع إمكانية مرتفعة للتطبيق واحتمالية نجاح مرتفعة.

أما عن تفاصيل الخطة فتتمثل في الآتي:

1. إلزام المنظمات بدفع المعونات بالنقد الأجنبي مباشرة نحو المستفيدين والمجتمع, وهذا ما يساعد برفع القدرة الشرائية لدى المواطن وبالعملة الأجنبية, ومن ناحية أخرى يعمل على دعم المعروض الأجنبي في السوق بشكل مباشر ما يساعد على رفع قوة عرض العملة الأجنبية بالتالي التوازن في اسعار الصرف, إضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء سيمنع القائمين والمرتبطين بالمنظمات من التحايل والتلاعب بحجم الاموال المجندة للإغاثة الإنسانية عن طريق صرف الاغاثات العينية غير الصالحة للاستخدام أو صرف الحالات المقرة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية وبأسعار صرف متدنية وغير متوافقة مع اسعار السوق.
2. الرقابة على أسعار الصرف حيث أن الاجراء السابق سيعمل على زيادة المعروض الأجنبي لدى الجمهور لذا لابد من فرض الرقابة على اسعار الصرف لمنع الصرافين من التلاعب بالأسعار واستغلال الجمهور بغرض امتصاص المعروض الأجنبي وخلق المضاربات من أجل تحقيق الأرباح الانتهازية.
3. تسهيل المعاملات الرسمية لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة, وذلك نظراً لأهمية هذا القطاع وتأثيره في خفض معدلات البطالة والفقر, حيث أن هذا القطاع لا يمثل أهمية لدى الدول النامية والفقيرة وحسب بل حتى في الاقتصاديات العملاقة كالصين.
4. توجيه القطاع المصرفي نحو دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة, فمن ناحية فالقطاع المصرفي يمثل المصدر الرئيسي لتمويل هذا القطاع, ومن ناحية أخرى فإن البنوك بالرغم من الأزمة الاقتصادية ليست مفلسة وعاجزة بالكامل ولديها من الاموال ما يساعد في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لازالت توجه هذه الاموال نحو الاستثمار في أذونات الخزانة او استخدامها في تحقيق الارباح عن طريق المصارفة والمضاربة بالعملات الأجنبية.
5. تخفيض ضرائب المنشآت الصغيرة

والمتوسطة لأدنى مستوى ومنح امتيازات وإعفاءات للمنشآت حديثة الإنشاء لتعزيز فرص الاستمرار والنجاح.

6. تعزيز البيئة الملائمة لنشؤواستمرار قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء برامج بناء القدرات والمهارات المهنية وإنشاء حاضنات الأعمال, وفي هذا يتم الاستعانة بالمنظمات الداعمة وتوجيه جزء من أموال الاغاثة إلى تنمية هذه الجوانب.

7. دعم خدمات السوق من خلال تفعيل دور السلطات المحلية في إدارة الاسواق وتوفير المتطلبات اللازمة لرفع فاعلية التجارة الداخلية وحركة السوق مثل الكهرباء والمياه والنظافة وخدمات الأمن وضبط المتعهدين والرقابة المستمرة عليهم.

8. تطبيق برنامج حماية المنتجات الوطنية, وفي هذا الجانب يتوجب على وزارة الصناعة والتجارة حماية السلع والمنتجات الوطنية من خلال مكافحة البضائع المهربة وفرض الرسوم والواجبات المالية على البضائع المستوردة والتي تغرق السوق بالسلع البديلة المتسببة في كساد المنتجات الوطنية واحجام المستهلكين عن شراءها.

9. الإجراءات السابقة ستعمل على تخفيض تكاليف السلع والخدمات لدى الموردين والوكلاء والمنتجين, لذا لابد من فرض رقابة شديدة على أسعار السوق و إبقائها في أدنى مستوى بما يتناسب مع حد تكاليف الوحدات المنتجة والمستوردة وبالشكل الذي يضمن تحقيق هامش أرباح ملائمة للتجار واسعار مقبولة للمستهلك.

■ خطة إدارة أزمة الغذاء

بالرغم من التأثيرات الشديدة لجائحة كورونا على مدى الثلاث السنوات السابقة, فهي ليست التهديد العالمي الوحيد حيث بات شبح أزمة الغذاء يخيم على المجتمع الدولي ككل, فقد توقع خبراء ومراقبون أن تشهد دول العالم أزمات جديدة خلال العام الجاري 2023 فيما يتعلق بتوفير المواد الغذائية الأساسية لمواطنيها، ومن المتوقع أن تتضاعف معدلات النقص الحاد في الغذاء في بعض البلدان.

وتكمن المشكلة في أن الأزمة المحتملة ليست وليدة اللحظة بل نتيجة للأثار التراكمية لعدد من العوامل والتي منها جائحة كورونا والأحداث السياسية والاقتصادية بل والعسكرية كالغزو الروسي لأوكرانيا, فبعد الغزو الروسي في عام 2022، حذرت منظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى مراقبون آخرون لأسواق السلع الغذائية من انهيار الإمدادات الغذائية وزيادة الأسعار, كما حذرت الأمم المتحدة، من تفاقم أزمة نقص الغذاء على مستوى العالم، مؤكدة أن نحو 30 مليون طفلا يواجهون شبح المجاعة في 15 دولة من بينها أفغانستان.

مثل هذا النوع من الأزمات لا ينبغي تجاهله أو الاستخفاف به نظراً للنتائج الكارثية التي قد تتسبب بها, ويمكن أن نستشف الحجم الكارثي لأزمات الغذاء من خلال الأحداث التاريخية وما تسببت به الأزمات السابقة في إحداث مجاعات مرعبة كمجاعة مدراس الهندية في الفترة ما بين 1878-1876 والتي نتج عنها 8.2 مليون حالة وفاة, وكذلك مجاعة الصين الكبرى بين عامي 1959 و1961 والتي خلفت ضحايا ما بين 20 و43 مليون شخصًا حسب التقديرات الحديثة للباحثين.

بالتأكيد أن مثل هذه الأزمات سيكون لها تأثيراتها الشديدة على الواقع اليمني وخصوصاً مع الوضع المتردي للاقتصاد, ما يستوجب على الدولة وضع خطط استراتيجية أو على الأقل رؤية لكيفية التعامل معها.

تركز الفكرة الرئيسية في إشراف الدولة على إدارة أزمة الغذاء المحتملة من خلال استخدام سلطتها وتدخلها في آلية السوق وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمدة سنة لتفادي أي أزمة غذاء قد تحصل في اليمن, وتتمثل الجهات المتبنية لخطة إدارة أزمة الغذاء في رئاسة الوزراء, وزارة التجارة والصناعة, وزارة المالية, أما الجهات المشاركة فتتمثل في البنك المركزي, وزارة الداخلية, وزارة الإعلام.

المدى الزمني لتطبيق الخطة لا يتجاوز سنة واحدة مع وجود إمكانية تطبيق مرتفعة واحتمالية نجاح عالية.

لتطبيق الخطة لابد من تنفيذ عدد من الإجراءات التمهيدية والمتمثلة في الآتي:

1. تحديد الحد الأدنى للاحتياج السنوي من السلع الغذائية الأساسية.
2. وضع حد الأمن الغذائي من خلال إضافة هامش الأمان للحد الأدنى للاحتياج السنوي, ويحدد هامش الأمان من خلال تقدير الفجوة المحتملة في ذروة الأزمة.
3. تحديد القوة المالية المتاحة والمخصصة لدى الدولة لإدارة أزمة الغذاء وتحديد الفجوة ومصادر تمويلها.
4. وضع آلية لقياس حدة الأزمة ودرجات المجاعة والحالات الإنسانية.
5. تحديد المناطق الجغرافية الحرجة (الأعلى فقراً وذات الكثافة السكانية المرتفعة).
6. وضع جدول زمني للدفعات الغذائية المطلوب توفيرها.
7. وضع خارطة التوزيع الزمنية والجغرافية.
8. وضع إجراءات الإستجابة السريعة استعداداً لاحتواء حالات المجاعة المحتملة.
9. وضع خطة بديلة للاستغاثة والتدخل الخارجي.
10. الاستعداد لتطبيق حالات الطوارئ كالمظاهرات والشغب والعنف المسلح.

أما من حيث تفاصيل الخطة فهي كالآتي:

1. إنشاء غرفة عمليات مركزية لإدارة أزمة الغذاء ذات صلاحيات واسعة ومرتبطة برئاسة الوزراء.
2. ضمان توفر الدفعات الغذائية خلال سنة قدر الإمكان عبر الآتي:

- تنفيذ عقود استيراد مستقبلية ملزمة قدر الإمكان للمصدرين الدوليين وثابته بالكم والثمن عبر الدولة والتجار.
- استيراد الكميات المطلوبة خلال السنة على ثلاث دفع كحد أدنى (لكل 4 أشهر).
- تنفيذ كلا الخيارين بشكل متناسب.

3. دعم السلع الغذائية عبر سعر الصرف التشجيعي للاعتمادات المستندية وتحمل الدولة لعمولة الإعتمادات بشكل كامل أو جزئي (إن أمكن) بإشراف وزارة المالية والبنك المركزي.
4. تفعيل حماية المستهلك وتحديد الأسعار

ومراقبة السوق من خلال سلطة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية.

5. تبني الدولة لجزء من عملية الاستيراد واستخدام مؤسساتها ومخازنها لغرض التأثير على السوق ومعادلة العرض والطلب في حالة الأزمات.

6. تعزيز القوة الشرائية للجمهور من خلال انتظام واستقرار المرتبات قدر الإمكان.

7. توجيه القوة الشرائية للجمهور وللموردين من خلال الغاء ضرائب وجمارك السلع الغذائية الأساسية ومضاعفة جمارك وضرائب السلع الكمالية (وعلى رأسها القات).

8. تطبيق آلية البطائق التموينية لموظفي الدولة.

9. تطبيق آلية المخازن المركزية والبيع المباشر عبر سلطات الإدارات المحلية وعقال الحارات.

10. تنفيذ حملات إعلامية موجهة ومكثفة عبر وزارة الإعلام حول ثقافة التعامل مع الأزمات الغذائية وتخزين الغذاء والتقشف الغذائي السليم والأمن.

■ خطة التدخل الإقتصادي العاجل

يمر الإقتصاد اليمني بأوضاع حرجة تتطلب التدخل العاجل ما يعني أن تطبيق الخطط السابقة (بما في ذلك خطط الجزء الأول) لا يعطي نتائج فورية لمعالجة الحالات الطارئة حيث أن مداها الزمني يمتد من 6 أشهر كحد أدنى إلى 4 سنوات وربما أكثر وهذا هو المبرر الأساسي لعمليات التدخل الإقتصادي العاجل, ويعتمد هذا النوع من الخطط الإقتصادية على تطبيق الإجراءات ذات التأثير المباشر والفوري والتي هي بالإساس جزء من إجراءات الخطط السابقة وهي بذلك مزيج من الإجراءات المباشرة في خطط إدارة المعروض النقدي و دعم السوق وإدارة أزمة الغذاء, وتعمل هذه الإجراءات على دعم سريع للمعروض النقدي الأجنبي وتعزيز القوة الشرائية للجمهور بحيث تصبح بمستوى أعلى لتخدم حاجات المجتمع والسوق.

المدى الزمني لتطبيق الخطة لا يتجاوز 3 أشهر مع إمكانية تطبيق مرتفعة واحتمالية نجاح عالية.

وتتمثل تفاصيل خطة العمليات في الآتي:

1. ضبط الحوالات الصادرة عن طريق تحديد قنوات مخصصة للحوالات الخارجية وفق سقوف محددة.

2. تطبيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتهريب العملة على القطاع المالي في الإقتصاد, وهذا يعتبر إجراء تابع ومعزز لإجراء ضبط الحوالات الصادرة حيث أن عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة ستنشط جراء الضغط والرقابة على التدفقات الخارجة.

3. إلزام المنظمات بدفع المعونات بالنقد الأجنبي مباشرة نحو المستفيدين والمجتمع.

4. تفعيل حماية المستهلك وتحديد الأسعار ومراقبة السوق من خلال سلطة وزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية.

5. تعزيز استقرار توازن المعروض النقدي الأجنبي عن طريق الضخ المجدول والمضاعف وفق آلية المزادات التي تنفذ عبر البنك المركزي.

6. توجيه القوة الشرائية للجمهور وللموردين من خلال الغاء ضرائب وجمارك السلع الغذائية الأساسية ومضاعفة جمارك وضرائب السلع الكمالية (وفي مقدمتها القات).

7. تنفيذ حملات إعلامية موجهة ومكثفة عبر وزارة الإعلام حول ثقافة التعامل مع الأزمات الغذائية وتخزين الغذاء والتقشف الغذائي السليم والأمن.

كلمة أخيرة: من إيجابيات الأزمات الاقتصادية أنها تكشف الاقتصادي الحقيقي عن غيره, ففي مثل هذه الحالات يتحجج الاقتصاديين منعدمي الكفاءة بضعف وقلة الامكانيات والمقومات الضرورية لإدارة الأزمة والخروج منها, لذلك فإن خطط الكفاءة الاقتصادية تمثل إحراج بل وتحدي لشريحة الاقتصادين ككل, هذا الأمر يستدعي من الدولة إعادة النظر حول درجة الكفاءة للاقتصادين وخصوصاً العاملين في القطاعات الحكومية وفي كل المستويات, ومن ناحية أخرى فهذه الخطط لا تحرج الاقتصاديين وحسب بل وتعري الحكومة أمام الرأي العام, فكما هو ملاحظ أن 90% من الإجراءات السابقة يعتمد تنفيذها على قوة الإدارة الحكومية والتي يفترض أن تكون نابعة من الداخل, وهنا السؤال الأهم الذي يطرح نفسه: هل لدى الحكومة القوة الإدارية من حيث الكفاءة والفاعلية لتنفيذ إجراءات خطط الكفاءة الاقتصادية كما ينبغي؟

فإن كانت الإجابة بـ (نعم) فما الذي يمنعها من تنفيذ خطط وعمليات الإنقاذ! وإن كانت الإجابة بـ (لا) فمعنى هذا أن الأمر بحاجة إلى ما هو أبعد من خطط الإنقاذ الاقتصادي وفي هذا أشير إلى ضرورة وجود خطط لإنقاذ الحكومة والدولة ككل من خلال دراسة أسباب الضعف ووضع خطط واجراءات لرفع درجة الضبط والقوة الإدارية لدى الحكومة, الأمر الذي يستغرق سنوات في حالات الاستقرار مما يستدعي وضع آلية لتنفيذ هذا الجانب خلال فترة لا تتجاوز الأشهر نظراً للوضع الاستثنائي الذي تمر فيه اليمن, ما يشكل تحدي أشد و اقوى أمام الحكومة اليمنية.

وهل هذا كل شيء؟! بالتأكيد لا, فتعزيز القوة الادارية لدى الحكومة يتطلب (التوجه الجاد) وفي حال انعدام التوجه فهذا يعني شيء واحد وهو استشراء الفساد والذي سيحرص المستفيدون منه على منع أبسط الاجراءات كدفع معونات منظمات المجتمع المدني بالعملة الاجنبية والتي لا تتطلب سوى قرار رسمي بالإلزام ومراقبة عمليات الصرف, وبالمقابل ستسعى قوى الفساد إلى محاربة عملية ضبط وإدارة الحوالات الصادرة خارج الاقتصاد كونها الوسيلة الأمثل في تنفيذ عمليات غسيل الأموال وتهريب العملة والتي لا تتطلب في منعها سوى فرض سلطة ورقابة البنك المركزي على القطاع المصرفي.

هذا يقودنا إلى شرط رئيسي في تنفيذ الخطط الإقتصادية وهو تفعيل الأجهزة والمؤسسات الضامنة والمتمثلة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة, هيئة مكافحة الفساد, نيابة الأموال العامة.

فنلندا.. التنمية بالتعليم

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

فنلندا هي دولة جمهورية برلمانية من الدول الاسكندنافية شمال اوروبا ، يحدها من الغرب السويد، والنرويج من الشمال وروسيا في الشرق، بينما تقع إستونيا إلى الجنوب عبر خليج فنلندا.

عدد سكانها حوالي 5.5 مليون شخص في فنلندا حيث تتركز الغالبية في المنطقة الجنوبية ، و تعد البلاد الثامنة من حيث المساحة في أوروبا و أقل بلدان الاتحاد الأوروبي كثافة سكانية.

فنلندا جمهورية برلمانية ذات حكومة مركزية مقرها هِلْسِنْكِي وحكومات محلية في 336 بلدية.

متوسط العمر المتوقع: الرجال 79 عامًا، والسيدات 84 عامًا.

للغات: اللغات الرسمية هي الفنلندية (يتحدث بها 87.3% من السكان) والسويدية (ويتحدث بها 5.2% من السكان). لغة السامي هي اللغة الأم لحوالي 2,000 نسمة، وهم أفراد من شعب السامي الأصليين في منطقة لابلاند الشمالية

إجمالي الناتج المحلي للفرد: 43,485 يورو (في عام 2019)

الصادرات الرئيسية: البضائع الكهربائية، والمنتجات المعدنية، والآلات، ومعدات النقل، والمنتجات الخشبية والورقية، والمواد الكيميائية

الواردات الرئيسية: المواد الخام، والسلع الاستثمارية، والطاقة، والسلع الاستهلاكية (مثل السيارات والمنسوجات)

كانت فنلندا تاريخياً جزءاً من السويد، ولكنها منذ عام 1809 تحولت إلى دوقية ذاتية الحكم ضمن الإمبراطورية الروسية. تبع إعلان الاستقلال الفنلندي عن روسيا في 1917 حرب أهلية، وحروب ضد الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية وفترة من الحياد الرسمي خلال الحرب الباردة. انضمت فنلندا إلى الأمم المتحدة في عام 1955، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1969، والاتحاد الأوروبي في عام 1995، ومنطقة اليورو منذ إنشائها.

يعتبر اقتصاد فنلندا واحد من أفضل الاقتصاديات أداءً داخل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة،

ففنلندا قادرة على المنافسة بقوة في مجال التصنيع، وبالدرجة الأولى تصنيع الأخشاب والمعادن،

والهندسة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصناعات الالكترونية، كما تتفوق فنلندا في صادرات التكنولوجيا العالية مثل الهواتف المحمولة.

ولكن يعتمد اقتصادها على واردات المواد الخام والطاقة،

وبعض مكونات السلع المصنعة بسبب مناخها، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أعلى

من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. وتلعب الغابات دوراً رئيسياً في اقتصاد فنلندا، مما يجعلها إحدى

رواد منتجي الأخشاب في العالم حيث توفر المواد الخام للصناعات التي تعتمد على الأخشاب بأسعار تنافسية.

تميز التطور الاقتصادي في فنلندا بالنمو السريع لعدة عقود بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فقد لعبت الزيادة الكبيرة في الصادرات دوراً رئيسياً في إحداث تغيير في هيكل الاقتصاد الفنلندي، وقد شملت سرعة النمو فروع الصناعة التحويلية والصادرات من الكهرباء و المنتجات الالكترونية، كما لعب نجاح صناعة الإلكترونيات دوراً هاماً في تنويع هيكل الإنتاج منذ صعودها إلى مستوى صناعات الغابات والصناعات المعدنية. إلا أن الاقتصاد الفنلندي شهد ركوداً في عام 1990 عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدهور التجارة

الفنلندية السوفيتية الثنائية؛ وترتب على ذلك حدوث أكبر مشكلة اقتصادية في ارتفاع نسبة البطالة التي تجاوزت 18 % في منتصف 1990، مما دعا فنلندا إلى النظر للتعليم وخاصة التعليم الدولي على أنه الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد فقدمت العديد من برامج التربية الدولية .

اعتمدت فنلندا على ثلاث مجالات أساسية للنمو الاقتصادي هي: التعليم والتدريب (رأس المال البشري(، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار واكتساب المهارات؛ فقامت بالعديد من الإجراءات والبرامج التي تؤدي إلى تحسين رأس المال البشري، وتساهم بالتالي في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ودعوة صانعي السياسات التعليمية لاستخلاص النتائج من كيفية إصلاحات التعليم في البلدان الأخرى عند التخطيط لإجراء إصلاحات لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، ودعم النمو المستمر في بلدانهم، وتعزيز التعاون والتفاعل الدولي في مستويات التعليم الثلاثة : المدارس والمعلمين والطلاب.

فتم ربط مستقبل فنلندا الاقتصادي بالنمو في مجال المعرفة والكفاءة والقدرة على الاستفادة الدولية؛

أدى ذلك إلى خلق ابتكارات جديدة في مجال التعليم، ورفع مستوى الكفاءة لجميع السكان الفنلنديين

وذلك لتدعم القدرة على المنافسة الاقتصادية في فنلندا؛ وفي ضوء ذلك عملت وزارة التربية والثقافة

الفنلندية على زيادة الموارد المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة ليصل إلى 1.3 مليار يورو، وتقوم وزارة التعليم بالدعم الكامل للمحليات لتوفير تعليم دولي للأقليات والمهاجرين بلغتهم الأم.

ونظرت فنلندا للعولمة بأنها ليست فقط زيادة المنافسة في الاقتصاديات العالمية ولكن أيضاً داخل نظم التعليم؛ فتم تعديل الاستراتيجيات والسياسات التي تدفع للإصلاحات التعليمية من خلال إنشاء هياكل في نظم التعليم تسمح للتقييم والمقارنة وطنياً و إقليمياً، وتنسيق سياسات التعليم، وزيادة القروض التعليمية العالمية وكذلك

الإقراض في ظل تدفق المعلومات.

فنلندا دولة ذات نظام ضرائب تصاعدي حيث تزداد الضرائب بزيادة الدخول فمثلا دعونا نقول إن سيدة ما تبلغ من العمر 30 عامًا مقيمة في هلسنكي تتقاضى راتبًا شهريًّا يبلغ تقريبًا 3000 يورو. تدفع 17 بالمئة ضريبة دخل، 7.15 بالمئة لنظام المعاش و1.25 بالمئة لتأمين البطالة. وهكذا يتبقى في حوزتها 2238 يور، وإذا تقاضت أكثر من ذلك بمقدار 66 بالمئة – أي 5000 يورو شهريًا – فسيرتفع معدل الضرائب الخاص بها ليصل إلى 25.5 بالمئة.

كما يدفع صاحب عملها أيضًا مبلغ 600 يورو في مساهمات التضامن الاجتماعي مقابل راتبها الشهري البالغ 3000 يورو، بما في ذلك مساهمات لنظام المعاش، ونظام الرعاية الصحية ونظام تأمين البطالة، بالإضافة إلى تأمين في حالة الحوادث التي تحدث لبعض الوظائف.

كما تشمل العديد من الأشياء التي تشتريها ضريبة المبيعات التي تقدر بـ 10، أو 14، أو 24 بالمئة. وبهذه الطريقة، فإنها تشارك بنصيبها في إجمالي عائد ضرائب فنلندا، الذي بلغ حوالي 70 مليار يورو في عام 2019.

تغطي الرعاية الصحية،، الجميع، كما أنها مصنَّفة من بين أفضل وأهم سياسات المساواة في العالم من قِبَل دراسة عبء المرض العالمي (GBD). في عام 2017، كلفت الرعاية الصحية الحكومة الفنلندية 20.6 مليار يورو وبلغت تكلفة الفرد الواحد السنوية 3742 يورو.

وبالمقارنة، أنفقت المملكة المتحدة ما يعادل 3,366 يورو للفرد في ذلك العام، بينما أنفقت اليابان 3,486 يورو وكندا 4,136 يورو وألمانيا 4,459 يورو والسويد 5,096 يورو والولايات المتحدة 8,519 يورو).

تدعم الضرائب أيضًا كافة مستويات التعليم، والمزايا المقدمة لمن أصبحوا بلا عمل أو لمن يعانون من إعاقة، ومجموعة واسعة من المؤسسات الثقافية، من الأوبرا والباليه وحتى نظام المكتبات. أنفقت فنلندا حوالي 58 يورو لكل مواطن في المكتبات وحدها عام 2018.

فنلندا لديها اقتصاد مختلط صناعي عالي شديد التنوع، أكبر قطاع من قطاعات الاقتصاد بها هو قطاع الخدمات حوالي 68% في المئة منه تقريبًا، تليها الصناعات التحويلية والتكرير بنسبة 29%، والقطاع الأولي 2.9 في المئة.

يما يتعلق بالتجارة الخارجية، فإن القطاع الاقتصادي الرئيسي هو التصنيع. أكبر الصناعات هي الإلكترونيات (21.6%) والآلات والمركبات وغيرها من المنتجات المعدنية المهندسة (21.1%)، وصناعة الأخشاب (13.1%)، والمواد الكيميائية (10.9%).

لدى فنلندا صناعات خشبية والعديد من موارد المياه المعدنية والمياه العذبة. تعتبر الغابات ومصانع الورق والقطاع الزراعي حساسة من الناحية السياسية لسكان الريف. تولّد منطقة هلسنكي الكبرى حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

ندمج فنلندا بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، وتشكل التجارة الدولية ثلث الناتج المحلي الإجمالي. يمثل التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي 60% من إجمالي التجارة. أكبر التدفقات التجارية هي مع ألمانيا وروسيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا والصين. يدير الاتحاد الأوروبي السياسة التجارية لفنلندا التي كانت من داعمي التجارة الحرة، باستثناء الزراعة.

فنلندا هي الدولة الأوروبية الشمالية الوحيدة التي انضمت لمنطقة اليورو. تطمح الحكومة الفنلندية منذ سنوات لتحقيق الريادة الدولية في الاقتصاد الرقميّ بحلول العام 2030. وضمن هذا المسعى، أثمرت شراكة بين القطاعين الحكوميّ والخاص عن مشروعٍ جديدٍ يحمل اسم "اقتصاد الزمن الحقيقيّ" يهدف لتسيير التبادلات التجارية رقمياً.

يشير مفهوم الاقتصاد الرقميّ إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بغية زيادة الفرص ودفع عجلة التنمية وتحسين جودة الخدمات العامة. وبطبيعة الحال، ليكون نموذج الاقتصاد الرقميّ ناجحاً في بلدٍ ما، ينبغي أن تُدارَكُ عملياتِه وعلاقاته عبر الإنترنت.

وفقاً لمؤشر المجتمع والاقتصاد الرقميين الصادر عن المفوضية الأوروبية، احتلت فنلندا المرتبة الأولى في الأداء الرقميّ لعامين متتاليين، ثم تراجعت في العام 2021 إلى المرتبة الثانية.

كان اقتصاد فنلندا يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية والتقنيات المستوردة. في الستينيات، كان حوالي ثلثي عائدات التصدير الفنلندية من أهم مواردها: الغابات والأخشاب. في عام 1993، واجهت فنلندا أشد أزمة اقتصادية منذ الثلاثينيات، حيث بلغت نسبة البطالة ٪20، و انخفض حجم الناتج

المحلي الإجمالي بنسبة 13%، وانهار القطاع المصرفي، وارتفعت مستويات الديون من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 58% في عام 1994.

استجابت فنلندا لهذه الأزمة الوطنية بطريقة غير متوقعة، أولاً، كانت الاستثمارات موجهة بشكل كبير نحو الابتكار بدلاً من الترويج للأنشطة التقليدية.

ركزت فنلندا على التنويع نحو التكنولوجيا المتقدمة، بعيداً عن الأخشاب والصناعات التقليدية، فبدأت في تركيز الإنتاج والتصدير والبحث والتطوير على السلع والخدمات ذات الكثافة المعرفية، كما سارعت في خصخصة الشركات الحكومية والوكالات العامة، وقامت بتحرير الأسواق المالية والملكية الأجنبية.

وكان الهدف الرئيسي لجميع هذه السياسات هو تشجيع الابتكار في القطاع الخاص، حيث أدركت فنلندا أن الابتكار من قبل القطاع الخاص والتعاون المتبادل بين الجهات العامة والخاصة في البحث والتطوير أفضل من الاستثمار الحكومي المباشر في هذه المجالات.

أصبح بناء المعرفة وتطويرها المحرك الرئيسي لخروج فنلندا من الأزمة الاقتصادية، فزاد الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير حتى وصل إلى نحو 4 % من الناتج المحلي في نفس الوقت الذي كان فيه متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتقلب بين 2.0% و 2.4%. كما زاد عدد العاملين في مجال المعرفة في القوى العاملة الفنلندية بشكل كبير، كان إجمالي القوى العاملة في مجال البحث والتطوير في عام 1991 بالضبط يساوي المتوسط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبحلول عام 2014، ارتفع هذا العدد إلى ما يقارب ضعفي متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث وصل العدد إلى أكثر من 7000 باحث لكل مليون نسمة.

أدت زيادة الاستثمارات في الابتكار إلى سياسات تعليمية في التسعينيات ركزت على تحسين المعرفة والمهارات، إلى جانب الإبداع وحل المشكلات، فساهم التركيز القوي على الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بشكل ملحوظ في نمو نوكيا كرائد عالمي في مجال الاتصالات المحمولة وشركات عديدة مثلها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترتبط العديد من الجامعات الفنلندية ارتباطًا وثيقًا بالبحث والتطوير في هذه الشركات.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا درس مهم وهو (أن التعليم هو الركيزة الاساسية للتنمية وهو الدرع الحامي للاقتصاد وهو اهم بكثير من اي موارد طبيعية بل هو المورد الاهم لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى في ظل غياب الموارد الطبيعية)

كما يمكن ان نستفيد من تجربة فنلندا في كيفية تنمية الموارد الضريبية وجعلها مصدراساسي للتمويل وسد العجز التمويلي رغم قلة عدد السكان.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر:

متطلبات مرحلة إعادة الاعمار

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

■ مرحلة اعادة الاعمار مرحلة مهمة لإحلال السلام الدائم والتنمية المستدامة وتمر بها الشعوب بعد الحروب التدميرية واليمن ستمر بهذه المرحلة طال الزمن او قصر ونعتقد ان اعادة الاعمار ستحدد مسار البلد في المستقبل.

كما ونعتقد ان اعادة الاعمار ليست سهلة كما انها ليست عملية اقتصادية محضه لصرف الاموال واعادة بناء ما دمرته الحرب ولكنها في الظرف اليمني يجب ان تكون شاملة لكل ما تم تدميره في المراحل السابقة بسبب الحروب والاضطرابات والفشل السياسي والاقتصادي والثقافي الذي ساد البلاد عقودا طويلة.

■ اعادة اعمار العقول

ان العقل الفردي والجمعي للبلد قد كان سبب رئيس لفشل البلد وعلية يشترط اعادة بنائه من جديد، ان عقلية التخلف في التربية السياسية والثقافية والتعليمية وغياب فكر منفتح على منجزات العلم وخبرة الانسانية الحديثة في الادارة قد ساهمة في الوصول الى ما نحن فيه.

ان الاستثمار في الانسان والتنمية البشرية على اسس حديثة يجب ان يكون ضمن مرحلة اعادة الاعمار لتجاوز حصيلة الفشل والحرب والدمار الشامل لكل البلد، ولا يمكن باي حال اعادة اعمار البلاد بالعقليات والسياسات والادوات التي ادارته خلال العقود السابقة وفشلت في ارساء دولة حديثة واضاعت فرص

تنمية ونمو اقتصادي كان يأمل ان تحقق خلالها منجزات تلحق البلد بركب تطور المحيط الاقليمي.

■ اعادة اعمار الدولة

لا يمكن الحديث اليوم عن وجود دولة بعد ان اجهز الفشل والحروب والاهمال على كل المقومات والهياكل لشبة الدولة ما قبل الحرب.

ان تجاوز الماضي والحاضر يتطلب اعادة بناء دولة حديثة عادلة ضامنة لكل الحقوق السياسية والاقتصادية الجماعية والفردية والتي ادى غيابها الى آثار وخيمة للغاية كما ولابد من اعادة الحقوق لأصحابها.

ان اعادة اعمار الدولة يجب ان يشمل اعادة النظر في تركيب الدولة ونظام الحكم ومؤسساته وقوانينه واسلوب اختيار قادته وبناء فكر واسلوب للحكم مغاير لما ساد سابقا.

■ اعادة اعمار النسيج الاجتماعي

تسببت سياسات واسلوب الحكم واسلوب الادارة وطريقة جني الموارد واستخدامها وتوزيعها وغياب العدالة والفرص المتساوية والعادلة للناس و انتشار المفاسد وسياسة فرق تحكم وسوء ادارة العمل السياسي والحزبي والاعلامي واسلوب ادارة الحكم واعتباره فهلوة الرقص على رؤوس الثعابين وعوامل اخرى الى تهتك حاد في النسيج الاجتماعي وتمزقه اربا و انتشار الكراهية والعداوات والخصومات على اوسع نطاق يمكن ان ينتشر بين السكان سواء بشكل جماعي او فردي ، ولذا فان اعادة ترميم العلاقات الاجتماعية والانسانية يعد شرط اساسي للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة ، ويمكن ان يساعد حل المشاكل السياسية والمظالم الحقوقية على ترميم نسيج المجتمع وتألفه.

■ اعادة اعمار الاقتصاد

بعد سنوات من الفشل التنموي والاقتصادي والاهمال وما دمرته الحروب فقد تراجع اقتصاد البلاد سنوات الى الوراء، كما ان اعادة الاعمار تتطلب موارد هائلة للغاية وتتطلب وقت طويل كما وتتطلب اسلوب مختلف في جمع الموارد وادارة استخدامها بشكل حديث وشفاف بعيدا تماما عن التبديد والفساد وسوء.

■ ترتيب الاولويات

ان اعادة اعمار شاملة يجب ان تتركز في مجالات البنه الاساسية العامة مثل الطرق والموانئ والمطارات وغيرها والخدمية في مجالات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة والاتصالات وبناء اجهزة وهياكل مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الايرادية ومؤسسات تحصيل وادارة استخدام الموارد وغيرها، واعادة بناء القدرات في مجالات الصناعة والزراعة والاسماك والنفط والغاز والمعادن وغيرها.

ويجب ان تراعي خطط ومشاريع اعادة الاعمار تحسين وضع الانسان وتجاوز الفقر والمجاعة من خلال اشراك السكان وخلق فرص عمل جديدة وكبيرة وتنفيذ مشاريع مدرة للدخل وتشجيع الشباب والنساء والأسر على اقامة المشروعات الخاصة ودعمها من كافة المصادر المتاحة.

■ من يعيد الاعمار

ان ادارة عملية الاعمار يجب ان لا تمنح للأجهزة والشخوص الذين اوصلوا البلد الى ما نحن فيه ونقترح ان يتم ذلك على الاسس والشروط والمحددات التالية:

1- انشاء هيئة عامة دائمة ومستقلة لإعادة الاعمار يصدر بها مرسوم رئاسي ومن مهامها التالي:

• تنسيق جهود الإعمار على مستوى البلد دون تمييز او محاباة.

• القيام بمهام تخطيط وتنظيم وتنسيق جهود اعادة الإعمار ضمن عملية شامله.

• تنظيم تمويل اعادة الإعمار من كافة المصادر الداخلية والخارجية.

• التنسيق مع الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية المانحة في تمويل وادارة تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار.

• فتح مكاتب للهيئة على مستوى المحافظات للتنسيق مع السلطات المحلية والمستفيدين من اعادة الإعمار وخاصة المتضررين من الحرب.

• اشراك القطاع الخاص في عملية اعادة الإعمار.

• اعتماد انظمة خاصة لأجهزة اعادة الاعمار وخاصة في مجالات التوظيف والتعيين والاجور والمناقصات والتوريدات والتعاقدات.

2- انشاء بنك خاص لإعادة الإعمار تورد اليه كل الموارد المالية من كافة المصادر ويتمتع باستقلالية تامة عن المؤسسات الدولة المالية.

3- انشاء وحده خاصة ومستقله تهتم بالتقييم والمراجعة والتدقيق لكافة عمليات هيئة اعادة الاعمار في كافة مجالات مشروعات اعادة الاعمار.

4- الاشراك الفعال للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية في والقطاع الخاص في عمليات اعادة الإعمار والاغاثة الانسانية ومحاربة الفقر وغيرها من مشروعات اعادة الاعمار.

وعليه يجب ان لا ينظر لعملية اعادة الاعمار كعملية ترميم ما دمرته الحرب فقط ولكن باعتبارها عملية سياسية و اقتصادية واجتماعية تسخر لحل كل المشكلات التي ادت الى الحرب وتأسيس لحلول دائمة تضمن السلام المحلي والإقليمي والدولي.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان